مجلة تنمية الرافدين

اسم المقال: أثر بعض المحددات الاقتصادية في الأداء المالي: دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة من 2005 - 2021
اسم الكاتب: نسرين محمد طاهر سعدي الحكيم، روندك شاهين سيف الدين، فيان طه محمد
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/10160
تاريخ الاسترداد: 2026/11/22 17:26 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تنمية الرافدين كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الموصل ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

Research Paper

The Impact of Some Economic Determinants on Financial Performance: An Analytical Study on A Sample of Commercial Banks Registered in the Iraq Stock Exchange for the Period From 2005-2021

Nasreen M. AL-hakim[1]; Rondk S. Saifidin[2]; Vinay T. Mohammed[3]

[(1,2,3)]Department of Financial and Banking sciences, College of Administration and Economic / UOD, Kurdistan reigion, Iraq.

Corresponding author: Nasreen M. AL-hakim, Department of Financial and Banking sciences, College of Administration and Economic / UOD, Kurdistan reigion, Iraq.

Nasreen.saadi@uod.ac

https://doi.org/10.33899/tanra.2024.151489.1391

Article History: *Received*:3/7/2024; *Revised*:28/8/2024; *Accepted*:29/9/2024; *Published*: 1/12/2024.

Abstract

The study aimed to know the impact of economic determinants on the financial performance represented by: return on assets, for a sample of banks listed on the Iraq Stock Exchange for a period extending from 2005-2021. The research sample included (10) commercial banks, and the research problem was that the economic determinants affect Economic activity in general, which is reflected in a decline in performance indicators of economic units, and financial performance in particular . To achieve the goal of the study and explain the relationship between the variables, the descriptive analytical as well as the standard approach was used based on referring to cross-sectional time series data through the use of the program (EViews 12), which is represented by descriptive statistics for variables and autoregressive analysis of distributed lag time (ARDL), and then testing the correlation. Linearity between the independent variable and dependent variables to show the relationship of influence . The most important results that the research reached in analyzing and measuring the impact of economic determinants on financial performance indicators were the existence of a positive long-term positive relationship between the money supply, the gross domestic product, ,interest rate ,and financial perform , and the absence of a long-term relationship between inflation ,exchange rate and financial perform. The research recommends using these results and economic analyses. To guide decision-makers in the future development and improvements of economic policies.

Keywords:
Financial Performs, Money Supply, Gross Domestic Product, Interest Rate, Inflation, Exchange Rate.

Journal of
TANMIYAT AL-RAFIDAIN
(TANRA)
A scientific, quarterly, international, open access, and peer-reviewed journal

Vol. 43, No. 144
Dec. 2024

© University of Mosul | College of Administration and Economics, *Mosul, Iraq.*

TANRA retain the copyright of published articles, which is released under a "Creative Commons Attribution License for CC-BY-4.0" enabling the unrestricted use, distribution, and reproduction of an article in any medium, provided that the original work is properly cited.

Citation: AL-hakim, Nasreen M. & Saifidin, Rondk S. & Mohammed, Vinay T. (2024)."The Impact of Some Economic Determinants on Financial Performance: An Analytical Study on A Sample of Commercial Banks Registered in the Iraq Stock Exchange For The Period From 2005-2021 . ***TANMIYAT AL-RAFIDAIN***, 43 (144), 257 -294 , https://doi.org/10.33899/tanra.2024.151489.1391

P-ISSN: 1609-591X
e-ISSN: 2664-276X
tanmiyat.uomosul.edu.iq

ورقة بحثية

أثر بعض المحددات الاقتصادية في الأداء المالي: دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة من 2005-2021

نسرين محمد طاهر سعدي الحكيم[1]؛ روندك شاهين سيف الدين[2]؛ فيان طه محمد[3]

[1،2،3]قسم العلوم والمصرفية، كلية الادارة والاقتصاد جامعة دهوك

المؤلف المراسل: نسرين محمد طاهر سعدي الحكيم أستاذ مساعد، قسم العلوم والمصرفية، كلية الادارة ولاقتصاد جامعة دهوك

Nasreen.saadi@uod.ac
https://doi.org/10.33899/tanra.2024.151489.1391

تاريخ المقالة: *الاستلام*:٢٠٢٤/٧/٣؛ *التعديل والتنقيح*:٢٠٢٤/٨/٢٨؛ *القبول*: ٢٠٢٤/٩/٢٩؛ *النشر*: ٢٠٢٤/١٢/١.

المستخلص

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر المحددات الاقتصادية الأداء المالي المتمثل بـ: العائد على الموجودات، لِعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ولمدة ممتدة من 2005-2021، وشملت عينة البحث (10) مصارفٍ تجارية، وتمثلت مشكلة البحث بأن المحددات الاقتصادية تؤثر في النشاط الاقتصادي بصورة عامة، مما ينعكس ذلك على تراجع مؤشرات الأداء للوحدات الاقتصادية، والأداء المالي على وجه التحديد، ولتحقيق هدف الدراسة وتفسير العلاقة بين المتغيرات، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي وكذلك القياسي القائم على أساس الرجوع إلى بيانات السلاسل الزمنية المقطعية من خلال الاستعانة ببرنامج (EViews 12)والمتمثلة بالإحصاء الوصفي لِمتغيرات وتحليل الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL)ومن ثم اختبار الارتباط الخطي بين المتغير المستقل والمتغيرات التابعة لبيان علاقة التأثير، ومن أهم النتائج التي توصل إليها البحث وجود علاقة معنوية طردية طويلة الأجل بين عرض النقد وناتج المحلي الإجمالي و سعر الفائدة، وعدم وجود علاقة طويلة الأمد بين التضخم وسعر الصرف والأداء المالي يوصيّ البحث استخدام هذه النتائج والتحليلات الاقتصادية لتوجيه صناع القرار في التطوير والتحسينات المستقبلية للسياسات الاقتصادية.

الكلمات الدالة:

الأداء المالي، عرض النقد، ناتج المحلي الإجمالي، سعر الفائدة، التضخم، سعر الصرف.

مجلة

تنمية الرافدين

***(TANRA):* مجلة علمية، فصلية، دولية، مفتوحة الوصول، محكمة.**

المجلد (٤٣)، العدد (١٤٤))،
كانون أول ٢٠٢٤

© جامعة الموصل |
كلية الإدارة والاقتصاد، *الموصل، العراق.*

تحتفظ (**TANRA**) بحقوق الطبع والنشر للمقالات رة، والتي يتم إصدارها بموجب ترخيص (Creative (Commons Attribu لـ (CC-BY الذي يتيح الاستخدام، والتوزيع، والاستنساخ لمقيد وتوزيع للمقالة في أي وسيط نقل، بشرط اقتباس الأصلي بشكل صحيح.

الاقتباس: الحكيم، نسرين محمد طاهر سعدي؛ الدين سيف روندك شاهين؛ محمد، فيان طه (٢٠٢٤). "اثر بعض المحددات الاقتصادية في الاداء المالي: دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية المسجلة في سوق العراق للاوراق المالية للفترة من 2005-2021" ***تنمية الرافدين***، ٤٣ (١٤٤)، ٢٥٧-٢٩٤،
https://doi.org/10.33899/tanra.2024.151489.1391

P-ISSN: 1609-591X
e-ISSN: 2664-276X
tanmiyat.uomosul.edu.iq

المقدمة

شهد العالم في العقود الأخيرة العديد من التغيرات والتطورات التي أثرت على المجال الاقتصادي، مما جعل المصارف تعمل في بيئة تتميز بالانفتاح والتطلع إلى العالم الخارجي وفي بيئة تتميز بالمنافسة الشديدة، فتضاعف نسبة المخاطر التي تهدد وجودها وبالتالي أصبح الهدف الأساسي لأي مصرف مهما كان هو البقاء والاستمرارية، ويعتمد ذلك على كفاءة أداء المصارف العامة والأداء المالي بشكل خاص ونظراً لأهمية موضوع الأداء المالي في المصرف فقد تطرق إليه العديد من الباحثين؛ لأنه يعكس نتيجة نشاط المصرف، ولتحقيق الأداء الجيد يجب على المصارف أن تكون على دراية ومعرفة دقيقة بالتغيرات الخارجية بالإضافة إلى ذلك التنبؤ الدقيق بالتغيرات المستقبلية لوضع الخطط المناسبة لمواجهتها، كما يجب التعرف على الانحرافات الناتجة عن الخطط والأهداف من خلال قياس الأداء الفعلي ومقارنته بالأداء المخطط له مسبقاً ثم العمل على تصحيحه لتحديد مستوى الأداء الذي حققه المصرف، ولذلك لا بد من التعرف على كافة المتغيرات التي تؤثر على الأداء المالي من أجل السيطرة عليها ومواجهتها، ونظراً لأهمية الأداء المالي للمصارف أجرى الباحثون دراسات لمعرفة أهم المحددات الاقتصادية للأداء المالي التي من الممكن أن تؤثر عليها سلباً أو إيجاباً، وبالنظر إلى أنه لا يمكن لعامل واحد أن يفسر جوانب الأداء ككل في المصرف، فلا بد من استخدام عوامل كثيرة لإجراء التحليل وتقييم أفضل للأداء المالي.

1-المحور الأول منهجية البحث و الدراسات السابقة

1-1الدراسات السابقة

1-1-1 دراسة ((Mueni-2016 بعنوان تأثير المتغيرات الاقتصادية الكلية على الأداء المالي للمصارف التجارية، هدفت هذه الدراسة إلى تحديد تأثير المتغيرات الاقتصادية الكلية على الأداء المالي للمصارف التجارية في كينيا، حيث تم قياس الأداء المالي باستخدام نسبة العائد على الموجودات (ROA) مقابل مجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل معدل التضخم، وسعر الصرف، والناتج المحلي الإجمالي (GDP)، وسعر الإقراض، مع الأخذ في الاعتبار تأثير عوامل أخرى مثل جودة الموجودات، وكفاءة الإدارة، وكفاية رأس المال استخدمت الدراسة تصميم البحث الوصفي، وغطت عينة الدراسة ٢٢ بنكاً تجارياً تم اختيارهم باستخدام العينة العشوائية الطبقية من بين ٤٠ بنكاً تجارياً مرخصاً من قبل البنك المركزي الكيني .(CBK) تم جمع البيانات الثانوية لمدة خمس سنوات من ٢٠١١ إلى ٢٠١٥ من مصادر مختلفة تشمل التقارير السنوية والقوائم المالية للمصارف، فضلاً عن التقارير الدورية للمكتب الوطني للإحصاء في كينيا والتقارير السنوية للبنك المركزي الكيني، استخدم تحليل الانحدار لفحص تأثير المتغيرات الاقتصادية الكلية على الأداء المالي للمصارف، وتمت معالجة البيانات باستخدام برنامج .SPSS أظهرت النتائج وجود ارتباط إيجابي قوي بين الأداء المالي للمصارف والتغيرات في

المتغيرات الاقتصادية الكلية، حيث بلغ معامل الارتباط٠,٧٦٨ . وقد أوصت الدراسة بأن يسعى مديرو المصارف إلى الحفاظ على استقرار أسعار الإقراض قدر الإمكان.

2-1-1 دراسة ((Sofia-2017) بعنوان تأثير المتغيرات الاقتصادية الكلية على الأداء المالي للمصارف التجارية، والتي تناولت تأثير المتغيرات الاقتصادية الكلية على الأداء المالي للمصارف التجارية في الجزائر خلال الفترة من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٥. هدفت هذه الدراسة إلى تحليل تأثير عوامل اقتصادية مثل سعر الصرف، معدل الفائدة، ومعدل التضخم على مؤشرات الأداء المالي للمصارف، مثل العائد على الموجودات والعائد على حقوق الملكية، تضمنت عينة الدراسة مجموعة من المصارف النشطة في الجزائر، واستخدمت الباحثة نماذج Panel لتحليل البيانات باستخدام برنامج Eviews 9.0 بالإضافة إلى برنامج Excel 2010 لمعالجة الجداول الإلكترونية، أظهرت الدراسة النظرية وجود استقلالية بين المتغيرات الاقتصادية والمالية المدروسة، عند فحص العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية ومؤشرات الأداء المالي بشكل منفصل، وخلصت النتائج إلى عدم وجود علاقة إحصائية ذات دلالة بين سعر الصرف والأداء المالي (العائد على حقوق الملكية والعائد على الموجودات)، وكذلك بين معدل الفائدة والأداء المالي، وأيضاً بين معدل التضخم والأداء المالي للمصارف.

3-1-1 دراسة (Ali-2020) بعنوان تأثير العوامل الاقتصادية الكلية على أداء المصارف التجارية. تناولت هذه الدراسة تأثير العوامل الاقتصادية الكلية على أداء المصارف التجارية في باكستان خلال المدة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٨. استهدفت الدراسة تحليل تأثير خمسة عوامل اقتصادية رئيسة، تشمل الناتج المحلي الإجمالي، سعر الفائدة، معدل التضخم، سعر الصرف، والمعروض النقدي، على ربحية المصارف التجارية المدرجة في باكستان. تم استخدام تقنيات تحليل البيانات panel لفحص هذه العلاقات، حيث تم قياس ربحية المصارف من خلال مؤشرين أساسيين: العائد على الموجودات (ROA) والعائد على حقوق الملكية .(ROE) وأظهرت نتائج الدراسة أن العوامل الاقتصادية الكلية المدروسة كان لها تأثير محدود على ربحية المصارف التجارية في باكستان.

4-1-1 دراسة (Kunwar & Jnawali, 2023) تحت عنوان أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية والمتغيرات الخاصة بالبنوك على ربحية المصارف التجارية في نيبال، هدفت هذه الدراسة إلى تحليل كيفية تأثير العوامل الداخلية والخارجية على أداء البنوك النيبالية، شملت الدراسة ١٦ بنكاً تجارياً في نيبال، وتمتد المدة الزمنية للدراسة من السنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٦ إلى ٢٠٢١/٢٠٢٠. اعتمدت الدراسة على مؤشرين رئيسين لقياس ربحية المصارف: هامش الفائدة الصافي ((NIM والعائد على الموجودات (.(ROA تضمنت المتغيرات الخاصة بالمصارف عوامل مثل حجم المصرف، رأس المال، مخاطر الائتمان، نسبة الودائع إلى إجمالي الموجودات، نسبة كفاية رأس المال، ونسبة الائتمان إلى الودائع. أما المتغيرات

الاقتصادية الكلية فشملت سعر الفائدة، المعروض النقدي، معدل التضخم، ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي. أظهرت نتائج التحليل باستخدام أنموذج التأثير العشوائي أن حجم المصرف كان العامل الأكثر تأثيراً على ربحية المصارف التجارية في نيبال. كما أشارت النتائج إلى أن حجم المصرف ، مخاطر الائتمان، نسبة الودائع إلى إجمالي الموجودات، نسبة كفاية رأس المال، ونسبة الائتمان إلى الودائع تسهم بشكل كبير في زيادة هامش الفائدة الصافي (.(NIMفيما يخص المتغيرات الاقتصادية الكلية، تبين أن سعر الفائدة، التضخم، النمو الاقتصادي، وحجم المعروض النقدي لها تأثير كبير على هامش الفائدة الصافي، بالنسبة للعائد على الموجودات ((ROA، أكدت الدراسة أن جميع العوامل الاقتصادية الكلية، باستثناء سعر الفائدة، تؤثر بشكل كبير على ربحية المصارف .

1-1-5 دراسة (Al Sharif-2023بعنوان تأثير المتغيرات الاقتصادية الكلية على أداء المصارف الإسلامية: دراسة تطبيقية، تناولت هذه الدراسة تأثير المتغيرات الاقتصادية الكلية، مثل النمو الاقتصادي، نمو الدين العام، التضخم، الاستثمار الأجنبي المباشر، وميزان المدفوعات، على أداء المصارف الإسلامية، حيث تم قياس الأداء باستخدام مؤشرات مثل العائد على الموجودات ((ROA، والعائد على حقوق الملكية (.(ROEاعتمدت الدراسة على تحليل الانحدار الخطي المتعدد للبيانات الفصلية للمصارف الإسلامية في الأردن خلال المدة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠٢١. وأظهرت النتائج أن هناك ارتباطاً إيجابياً بين معظم المتغيرات الاقتصادية الكلية والأداء المالي للمصارف الإسلامية، باستثناء الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي أظهر تأثيراً سلبياً على الأداء، يُعزى هذا التأثير السلبي إلى الاعتماد على الموارد المالية الخارجية. بناءً على ذلك، أوصى الباحث بأن تتبنى الحكومة سياسات مالية ونقدية توسعية لتعزيز الأداء المالي للبنوك الإسلامية، كما يجب على المستثمرين الأجانب استثمار أموالهم من خلال هذه البنوك لتحسين نتائجها المالية.

2-1 منهجية البحث

1-2-1 مشكلة البحث:

باعتبار أن القطاع المصرفي يعد الركيزة الأساسية لأي اقتصاد حيث إنه قطاع خدمي بالدرجة الأولى، وأن السلعة المنتجة فيه هي النقود فيجب على كل دولة تحديث قطاعها المصرفي وتطويره، فضلاً عن أنه يتعين على المصارف الاهتمام بتحسين أدائها المالي على اعتبار أنه السبيل الذي يضمن لها البقاء والاستمرارية خاصة في ظل المسؤوليات المفروضة عليها تجاه مختلف الأطراف المتعاملة معها حيث يجب على المصارف قياس أدائها المالي لتتمكن من ايجاد الثغرات ومعالجتها، ومعرفة المحددات الاقتصادية المؤثرة على أدائها المالي وكذلك قياس كفايتها الإنتاجية والإدارية وفرض الرقابة على النتائج التي حققتها من أجل تعزيزها، وذلك حتى تتمكن من بلوغ

أهدافها والحفاظ على مركزها المالي وبالتالي تحقيق أداء مالي جيد يضمن لها البقاء في سوق المنافسة. بناء على ذلك يمكن صياغة مشكلة البحث بالتساؤل الآتي:

هل يوجد تأثير لمحددات الاقتصادية في الأداء المالي للمصارف عينة البحث؟

2-2-1 أهمية البحث

تأتي أهمية هذا البحث من خلال تسليط الضوء على العلاقة بين المحددات الاقتصادية والأداء المالي للمصارف، مما يمكن من فهم أعمق لكيفية تأثير هذه العوامل على أداء المصارف في بيئة العراق، و تُعد نتائج هذا البحث ذات قيمة عالية؛ لأنها تساعد في تحديد العوامل الاقتصادية الأكثر تأثيراً على مؤشرات الأداء المالي للمصارف. وهذه المعرفة تمكّن صناع القرار من اتخاذ خطوات مدروسة لتحسين السياسات المالية والإدارية، مما يسهم في تعزيز استدامة القطاع المصرفي ورفع كفاءته في مواجهة التحديات الاقتصادية.

3-2-1 أهداف البحث

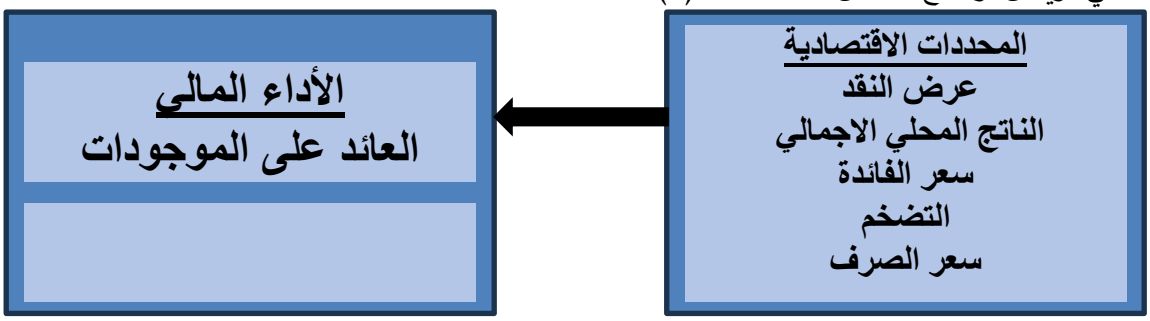
يسعى البحث إلى تحقيق عدد من الأهداف والتي يمكن صياغتها على النحو الآتي:

أ- التعرف على أهم المحددات الاقتصادية التي تؤثر على الأداء المالي.

ب- تقديم توصيات للتخفيف والتحوط من التأثير السلبى للمحددات الاقتصادية في الأداء المالي.

4-2-1 أنموذج البحث

يحدد أنموذج البحث الافتراضي مسارات العلاقة بين المحددات الاقتصادية والأداء المالي، ويتضمن أنموذج البحث المتغيرات المستقلة، والمتمثلة بالمحددات الاقتصادية والتي يتوقع أن يكون لها تأثير في المتغير المستجيب والمتثمل بالأداء المالي، ويفترض الأنموذج وجود علاقة تأثير مباشرة بين المحددات الاقتصادية، وبين الأداء المالي، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل (١).



الشكل (1) أنموذج البحث

المصدر: إعداد الباحثات

5-2-1 فرضيات البحث:

استكمالاً لمتطلبات البحث تمت صياغة مجموعة من الفرضيات المنبثقة عن أنموذج البحث ، وهي كما يأتي:

أ- يؤثر عرض النقد تأثيراً معنوياً وايجابياً في الأداء المالي.

ب- يؤثر الناتج المحلي الاجمالي تأثيراً معنوياً وايجابياً في الأداء المالي.

ت- يؤثر سعر الفائدة تأثيراً معنوياً عكسياً في الأداء المالي.

ث- يؤثر التضخم تأثيراً معنوياً وايجاباً في الأداء المالي.

ج- يؤثر سعر الصرف تأثيراً معنوياً وايجابياً في الأداء المالي.

٢-المحور الثاني الإطار النظري للبحث

2-1 مفهوم الأداء المالي

نال موضوع الأداء بصورة عامة و الأداء المالي بصورة خاصة اهتماماً واسعاً من قبل الباحثين نتيجة لارتباطه بجوانب مهمة من حياة المصارف على اختلاف انواعها, حيث تم التعبير عن الأداء من خلال وجهات نظر عديدة و مختلفة بحسب أولئك الباحثين أو باختلاف طبيعة المصارف و خصائصها أو المقاييس المستخدمة فيها، لذلك يُعد الأداء مفهوماً جوهرياً ومهماً بالنسبة للمصارف بشكل عام، ويكاد يكون الظاهرة الشمولية لجميع فروع و حقول المعرفة الإدارية و المالية، ويعبر عن الأداء بكونه قدرة المصرف على تحقيق أهدافه طويلة الأمد و التى تتمثل باتفاق معظم الباحثين على البقاء والتكيف والنمو (AL- hakim , 2015: 102) .

وعرفه (Zaghoud, 2015:41) على أنه انعكاس للترقية التي يتم فيها استخدام المصرف لمواردها البشرية والمادية بالشكل الذي يجعلها قادرة على تحقيق أهدافها، أي أنه يعتبر انعكاساً لسلوك الأفراد في المصرف.

وينظر إليه (Wanasa, 2016:14) بأنه تشخيص الصحة المالية للمصرف لمعرفة قدرتها على إنشاء القيمة و مجابهة المستقبل من خلال الاعتماد على الميزانيات و جدول حسابات النتائج و الجداول المحقة مع الأخذ بعين الاعتبار الضروف الاقتصادية التي ينتمي إليها المصرف.

أمّا (Al-Qaisi, 2017: 465) فيرى أنها عملية مهمة وضرورية لمعرفة مدى تحقيق المصرف لخططه وأهدافه وهي ركن مهم للعملية الرقابية في المصرف.

ومن خلال ماسبق فإن وجهات نظر الكتاب والباحثين ومن خلال تحديدهم لمفهوم الأداء المالي تلتقي في نقطة أساسية جوهرية، وهي أن الأداء المالي يستند إلى عملية التحليل المالي والتي تتضمن مجموعة من الوسائل التي يمكن من خلالها الوصول إلى تحديد الوضع الفعلي لأداء المصرف ووضعها خلال الفترة الحالية .

2-2 أهمية الأداء المالي

يُعد ميدان الأداء المالي من أكثر ميادين الأداء قدماً واستخداماً في قياس أداء المصارف، إذ يعد هذا الميدان

من أكثر الميادين ثباتاً واستقراراً وتطوراً في توجه المصارف نحو قياس أدائها؛ وعليه فإن تحقيق أداء مالي جيد يعد من أهم المؤشرات على نجاح المصارف والعكس بالعكس، ومن هنا تظهر أهمية الأداء المالي الجيد بالنسبة للمصارف وعلى اختلاف أنواعها وتبعية علمها بحيث يمكن اعتباره الهدف الأساس للمصرف والذي يمكن من خلال الوصول إلى إنجاز بقية الأهداف الأخرى، وتتمثل أهمية الأداء المالي للمصارف في الربحية وتحقيق معدلات نمو مرتفعة وتحسين القيمة الاقتصادية المتمثلة في الفوائد المتحققة بعد طرح كلفة رأس المال والضرائب ومواجهة المخاطر المالية الناجمة من استخدام الديون، وأموال الغير في تمويل استخدامات المصرف. ويمثل الأداء المالي مكانة متميزة لما له من أهمية في تحديد كفاءة وفاعلية المصرف ومدى تحقيقها لأهدافها. كما يسهم الأداء المالي في إتاحة الموارد المالية وغيرها ويزود المصرف بفرص الاستثمار في ميادين الأداء المختلفة التي تساعد في تلبية إحتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم، ويعكس المركز المالي للمصرف المتمثل بفقرات كل من الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر، فضلاً عن قائمة التدفقات النقدية التي تصور حالة حقيقية عن أعمال المصرف لفترة زمنية معينة، واهمية دراسة الأداء المالي تظهر من خلال الآتي (AL-Barwari , 2013:22):

أ- متابعة ومعرفية نشاط المصرف وطبيعتها.

ب- متابعة ومعرفة الظروف المالية والإقتصادية المحيطة.

ت -المساهمة في إجراء عملية التحليل والمقارنة وتقييم البيانات المالية.

ث - المساعدة في فهم التفاعل بين البيانات المالية.

2-3-مفهوم تقييم الأداء المالي.

تقييم الأداء هو أحد المقومات الرئيسة للعملية الرقابية، إذ تتم مقارنة الأداء الفعلي لكل نشاط من أنشطة المصرف فضلاً عن الأداء الكلي بمؤشرات محددة مقدماً و ذلك لتحديد الانحرافات عن الأهداف السابق تحديدها وتحديد المراكز المسؤولة عنها، وإرجاعها لأسبابها لتلافيها في المستقبل، وذلك للحكم على كفاءة التشغيل سواء على مستوى الوحدة أو على مستوى الأنشطة الداخلية (Jamil & Saeed, 2007: 7).

و يرى (AL-Mutari, 2011: 11). أن تقييم الأداء المالي هو عبارة عن مراجعة لما تم إنجازه بالاعتماد على معايير العمل، فمن خلال التقييم يتم وضع معايير لتقييم الأداء المالي من واقع الخطط و الأهداف الإستراتيجية للمصرف، والتي تستند على استراتيجيات تقييم الأداء كموجه و مراقب و ضابط لجهود العاملين في كافة المستويات الإدارية من أجل تحقيق الأهداف الإستراتيجية للمؤسسة.

أمّا (Bushnaq, 2011:20) فيعرفه على أنه نظام متكامل يعمل على مقارنة النتائج الفعلية للمؤشرات المختارة أو المنتخبة بما يقابلها من مؤشرات مستهدفة، أو بتلك التي تعكس نتائج الأداء خلال مدد سابقة، أو نتائج الأداء في الوحدات الاقتصادية المماثلة مع مراعاة الظروف التاريخية و الهيكلية.

وترى (Saada, 2013:6) بأن تقديم حكم ذي قيمة حول إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية المتحدة، إدارة المصرف و مدى اشباع منافع ورغبات اطرافها المختلفة، أي إن تقييم الأداء المالي هو قياس النتائج المحققة أو المنتظرة على ضوء معايير محددة سلفاً.

2-4-أهمية تقييم الأداء المالي.

يمكن توضيح أهمية تقييم الأداء المالي بالآتي (Bouzaid, 2017: 12):

أ- يوضح الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية سواء في المؤسسة الاقتصادي بشكل خاص أو على مستوى الاقتصاد القومي.

ب- يفصح عن مدى قيام الوحدات و الأقسام بوظائف بأكمل وجه.

ت- يرتبط بالتخطيط حيث إنه يوضح مدى كفاءة التخطيط عندما يطبق الأفراد مهامهم على أكمل وجه, ومن ثم محاولة تجاوز القصور الذي حصل في عملية التخطيط نفسها.

ث- كما يساعد تقييم الأداء على: توجيه العالمين للقيام بأعمالهم ، توجيه إشراف الإدارة العليا ، توضيح سير العمليات الإنتاجية.

ج- يساعد على التنسيق بين مختلف أوجه النشاط في المصرف كالإنتاج والتسويق والتمويل و الأفراد

2-5- أهداف تقييم الأداء المالي

تتعدد الأطراف التي تقوم بعملية التقييم فقد يقوم بها مدير داخل المصرف أو مكتب دراسات خاص أو المصرف الذي يجري دراسة مسبقة قبل إقراضه لزبونه مبلغ من المال ولكل طرف أهدافه الخاصة إلا أن أهداف عملية التقييم الأداء المالي تتمثل عموماً في مايأتي (AL-Lawze and et all, 1998:193):

أ- متابعة تحقيق الأهداف لغرض التعرف على مدى تحقيق الإدارة المصرفية للأهداف المقررة لها في الوقت المحدد وبالكمية المحددة.

ب- متابعة الكفاءة في الأداء لغرض التحقق من التنفيذ الفعلي للنشاط بأعلى درجة ممكنة من الكفاءة مع تجنب الإسراف والخطأ في التنفيذ.

2-6- الخطوات التي تمر بها عملية تقييم الأداء المالي

ويمكن تلخيص عملية تقييم الأداء الملي بالخطوات الآتية (AL-Katib, 2009:51-52):

أ- الحصول على مجموعة القوائم المالية السنوية وقائمة الدخل، إذ إن من خطوات الأداء المالي إعداد الموزانات والقوائم المالية والتقارير السنوية المتعلقة بأداء المصارف خلال مدة زمنية معينة.

ب- احتساب مقاييس مختلفة لتقييم الأداء مثل نسب الربحية و السيولة و النشاط و الرفع المالي و التوزيعات, وتتم باعداد واختيار الأدوات المالية التي ستستخدم في عملية تقييم الأداء المالي.

ت- دراسة وتقييم النسب وبعد استخراج النتائج يتم معرفة الانحرافات والفروقات وبواطن الضعف بالأداء المالي

الفعلي من خلال مقارنتة بالأداء المتوقع أو مقارنتة بأداء المصارف التي تعمل في القطاع نفسه.

ث-وضع التوصيات الملائمة معتمدين على عملية تقييم الأداء المالي من خلال النسب بعد معرفة أسباب هذه الفروق وأثرها على المصارف للتعامل معها ومعالجتها.

2-7-المحددات الاقتصادية

تعمل المصارف في بيئة تتسم بالتغيرات المستمرة والمتسارعة، وهذه التغيرات توثر في أدائها؛ لذا فإن المحددات الاقتصادية تعكس المتغيرات التي لايمكن للإدارة المصرفية التحكم بها، وأنما هي تكريس لعوامل البيئة الخارجية المختلفة التي تؤثر في تشغيل المؤسسات المالية وإدارتها، ويمكن تقسيم تلك المحددات إلى الآتي:

2-7-1- عرض النقد

ويقصد بعرض النقود الكمية المتداولة من النقود في مجتمع ما خلال مدة زمنية محددة أي أنها كمية النقود الممثلة بوسائل الدفع بكافة أنواعها (Ben Ali, 2006:35) . وعرفه (Nour AL-Huda &Schehrazad, 2018:10) بأنه التزامات تقع على عاتق الاقتصاد الوطني المتمثلة بالهيئة المصدرة للنقود، ويعتبر حقا للمالك وأسرهم ومشروعاتهم مما يسمح في نهاية المطاف من الحصول على السلع والخدمات، وينظر إليه كل من (Ahmeed& Mahfouz, 2019:369)على أنه مجموعة من الوسائل الدفع المتداولة في المجتمع لمدة زمنية معينة، أي أنها تشمل كافة وسائل الدفع المتداولة من قبل الأفراد والمؤسسات والمشاريع المختلفة.

ويقسم عرض النقد إلى عدة أقسام ومنها ما يلي:

2-7-1-1عرض النقود بالمعنى الضيقM1

يتمثل هذا النوع بإجمالي وسائل الدفع المتداولة في الاقتصاد ما خلال فترة زمنية محددة ويسمى بالكتلة النقدية، وكان هذا النوع هو السائد قبل ثمانينيات القرن العشرين وهذا النوع يتكون من النقود القانونية التي يصدرها البنك المركزي، فضلاً عن أموال الودائع التي يمكن سحبها عن طريق الشيكات أي الودائع الجارية (Mayer et al.,1984: 168).

7-8-1-2-عرض النقود بالمعنى الواسعM2

ويمثل هذا النوع عرض النقود بالمعنى الواسع، فضلاً عن الودائع لأجل، والودائع هي التوفير وتسمى بأشباه النقود والتي يمكن تحويلها إلى أموال سائلة بسرعة وبأقل الخسائر (AL-Bayati&Samara, 2013:68).

2-7-1-3-عرض النقود بالمعنى الأوسعM3

تم اتخاذ معنى أشمل لعرض النقد وذلك بعد ظهور المؤسسات المالية الوسيطة غير المصارف التجارية مثل صناديق الاستثمار وبنوك الإدخار والتي تقوم بتقديم الخدمات المصرفية والمالية للجمهور، والتي تصنف ضمن الموجودات المالية الجديدة التي تمتلك خاصية مخزن القيمة مثل الأوراق المالية الحكومية والسندات والتي

تعتبر موجودات بديلة للسيولة، أي أن إضافة هذه السندات والأوراق المالية إلى عرض النقود بالمعنى الواسع يشكل عرضاً نقدياً بالمعنى الأوسع(Saleh, 2015:28).

ولعرض النقود تأثير مباشر على أداء المصارف التجارية، إذ تكون له آثار إيجابية عندما تكون الدولة قادرة على الحفاظ على عرض النقود عند مستويات تعمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتكون له تأثيرات سلبية عند التوسع في عرض النقود مبالغ فيه، الأمر الذي من شأنه أن يفرط بالاستقرار الاقتصادي، وبالتالي يترك آثاراً واضحة على الأداء الاقتصادي العام وأداء المصارف التجارية بوصفها أحد الوحدات الأساسية للاقتصاد (Ahmed, 2013:156).

2-7-2-الناتج المحلي الإجمالي:

يمثل الناتج المحلي الإجمالي مؤشراً عن الوضع الاقتصادي العام للبلد، ويقاس التطور الاقتصادي بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ويشير إلى الأنشطة الاقتصادية والانتاجية المتولدة في بلد معين، وقد يكون لهذه الأنشطة تأثير مباشر في القطاعات كافة بما في ذلك القطاع المصرفي، إذ يؤثر بشكل مباشر على العرض والطلب على الودائع والقروض، فقد يؤدي انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى تدهور جودة الائتمان بسبب التخلف عن السداد القروض؛ مما يؤثر سلباً في الربحية بوصفها مؤشراً عن أداء المصارف والعكس بالعكس، لقد اورد كل من Athanasogloe&Brissimis & Delis العديد من الأسباب التي تؤدي إلى تأثر ربحية المصارف بالدورة الاقتصادية، منها أن زيادة المخاطر خلال مدة الهبوط الدوري في دورة الأعمال تؤدي إلى انخفاض النشاط الاقراضي، وفي ظل الظروف المماثلة قد تؤدي إلى تدهور جودة القروض في المصارف وبالتالي ارتفاع مخصصات القروض المشكوك في تحصيلها؛ مما يؤدي إلى الإضرار بأداء المصارف ، من جهة أخرى فإن الازدهار الاقتصادي سيحفز الطلب على الائتمان، وقد يتوسع هامش الفائدة؛ مما يؤدي إلى زيادة الأرباح خلال مدة الانحدار الاقتصادي ، لقد قام كل من Gul&Irshad&Zaman بدراسة العوامل المؤثرة في ربحية المصارف في باكستان، وتوصلوا إلى أن الناتج المحلى الإجمالي له تأثير إيجابي في ربحية المصارف، وتم تفسير تلك العلاقة من خلال علاقة الناتج المحلي الإجمالي بحركة دورة الأعمال، وترتبط الكفاءة الاقتصادية العالية للمصارف بالنمو في الناتج المحلي الإجمالي؛ مما يؤدي إلى تحسين الربحية، من جانب آخر فإن المنافسة القوية قد تؤدي إلى تقليل أرباح المصارف مما يعني وجود علاقة سلبية بين الناتج المحلى الإجمالي والربحية بوصفها مؤشراً لأداء المصارف (AL-Nuaimi&Hassan, 2021:68-69)

2-7-3-سعر الفائدة

سعر الفائدة هو السعر أو الرسم الذي يدفعه مقترض المال لمقرض المال مقابل استخدام المال لمدة زمنية معينة متفق عليها، حيث يقوم المقترض بتقدم الاستهلاك ودفع ثمن هذا الامتياز. ولكن من وجهة نظر المُقرض فإن السعر الفائدة هو تعويضه عن تأخير الاستهلاك خلال مدة القرض. يختلف سعر الفائدة عن أسعار السلع

والخدمات؛ لأنه يمثل نسبة بين التكلفة النقدية للاقتراض مقسومة على المبلغ المقترض لذلك فإن سعر الفائدة يُعد سلاحاً ذا حدين؛ لأنه مرة يُعد عائداً على الأموال المقترضة ومرة أخرى تكلفة لها (Ali& AL-Issa,2004:298).

إن أسعار الفائدة هي المبالغ النقدية أو المكافأة التي يدفعها المقترض (المدين) للمقرض (الدائن) مقابل استخدام الأموال لمدة ما، ويتم التعبير عنها بنسبة مئوية (Al-Hajjar, 2006:21). وعرفه ((Amonoo,2003:10على أنه القسط الذي يتلقاه المقرض بعد مدة زمنية محددة ولكن من وجهة نظر المقترض فهي تكلفة رأس المال وقت الحصول على القرض وهناك العديد من المدارس الفكرية فيما يتعلق بأسعار الفائدة وفقا للمدرسة الكلاسيكية، ومعدل الفائدة هو المحدد الرئيس للإدخار والاستثمار. وينظر إليه كل من (AL-Mamouri&AL-Daami,2015:288) بأنه السعر الذي يقوم بدفعه البنك المركزي للمصارف التجارية مقابل ايداعاتهم تسمى سعر الفائدة سواء كانت ايداعات المصارف التجارية استثمارا لمدة ليلة واحدة أو لمدة شهر أو أكثر. فضلاً عن ذلك إن سعر الفائدة الذي تقدمه البنوك المركزية يُعد مؤشراً لأسعار الفائدة لدى المصارف التجارية التي ينبغي ألا تقل عن سعر البنك المركزي كما أن سعر الفائدة هو أحد أدوات البنك المركزي التي يستخدمها للتحكم في عرض النقد في التداول عن طريق تغيير هذا السعر صعوداً ونزولاً على المدى المتوسط. ففي حالة التضخم يقوم البنك المركزي برفع أسعار الفائدة، وهذا يعني كبح عمليات الإقتراض ومن ثم يؤدي ذلك إلى تقليل حجم السيولة في الاقتصاد. وعرفه (AL-Hamdani,2020:17على أنه السعر الذي تفرضه السياسة النقدية متمثلة بالبنك المركزي على المصارف التجارية للقروض قصيرة الأمد، ويؤدي تخفيض أسعار الفائدة هنا إلى تشجيع الإقتراض ويزيد من إنفاق المستهلكين والشركات وبالتالي يؤدي إلى التوسع في الاقتصاد.

2-7-4-سعر الصرف

عرف (EL- Masry, 2006: 16) سعر الصرف بأنهُ سعر العملة لبلد ما مقابل عملة بلد آخر، وعلى هذا الأساس فهو يحول الأسعار المقومة بعملة ما إلى الأسعار مقومة بالعملة الأخرى. وكذلك عرفه (AL-Jamil,2012:142) على أنهُ المعدل المستخدم لِتحويل العملة إلى العملة الأخرى، وكما يعرف بأنه النسبة التي يتم من خلالها مبادلة الوحدات النقدية الأجنبية بالوحدات النقدية المحلية في مدة زمنية معينة، أي أن مبادلة عملة بأخرى يقتضي وجود ثمن لهذه العملة المقومة بالعملة الأخرى، وهذا الثمن يعرف بسعر الصرف (Sorour,2014:65)، وقد عرفه (AL-Nahal,2016,28) بأنه ما يجب دفعهُ من الوحدات النقدية للعملة المحلية من أجل الحصول على وحدة واحدة من العملات الأجنبية، أي أنهُ ثمن العملة المحلية مقدراً على شكل وحدات من عملة أجنبية اخرى.

وتؤثر طبيعة سعر الصرف للعملة المحلية بشكل مباشر وفعال في أداء المصارف التجارية من خلال تأثير في حجم الودائع التي يمكن أن يقدمها الأفراد إلى المصارف التجارية، ففي حالة عدم وجود نظام واضح ومستقر لسعر الصرف العملة المحلية، فإن ذلك سيسهم في هز ثقة الأفراد في إمكانية المحافظة على قيم مبالغهم المودعة

في المصارف التجارية ، خصوصاً في حالة وجود دلائل على إمكانية تدهو سعر الصرف بصور أكبر في المستقبل، وبذلك سيكون هذا السلوك لسعر الصرف للعملة المحلية غير المستقر والمتدهور عاملاً مهما في منع الأفراد من إيداع المبالغ التي بحوزتهم في المصارف التجارية وتفضيلهم الأساليب الأخرى في الاستثمار، وبالعكس في حالة وجود سعر صرف مستقر للعملة المحلية فذلك سيسهم في زيادة الحافز لدى الأفراد لتقديم ما بحوزتهم من مبالغ لإيداعها في المصارف التجارية مما يسمح بتحقيق أداء سليم لها (Ahmed,2013:15).

2-7-5-التضخم

يعد التضخم ظاهرة من ظواهر الاقتصادية التي تستهدف جميع البلدان سواء كانت متقدمة أو نامية ويعرف بصورة عامة بأنه ارتفاع في المستوى العام للأسعار، أي أنها الحالة التي تأخذ فيها قيمة النقود بالانخفاض، أي وجود علاقة عكسية بين قيمة النقود ومستوى العام للأسعار (Dhaim,2022:5) ويتمثل التضخم بالزيادة المستمرة والملموسة في المستوى العام للأسعار نتيجة إصدار كمية كبيرة من العملة تفوق الحجم المادي للسلع والخدمات؛ مما يدفع المجتمع إلى إنفاق أكثر من دخله الحقيقي على الرغم من تسارع الزيادة في الدخل النقدي (Zaghad,2019:4). أمّا تأثير التضخم في القطاع المصرفي فيعمل على تقليل معدل العائد الحقيقي لموجودات المصرف مقارنة بالتزاماته، إذ يرى Grigorian & Manole أن التضخم قد يزيد من التكاليف المصرفية، كما أن زيادة معدلات التضخم تؤدي إلى زيادة أسعار الفائدة والتي ستنعكس على التكاليف المصرفية ، ويرى Revell أن تأثير التضخم في تكاليف المصارف يعتمد على المعدل الذي زادت به المصروفات التشغيلية مقارنة بمعدلات التضخم، ويشير عدد من الباحثين إلى وجود علاقة كبيرة و إيجابية بين معدلات التضخم وربحية المصارف، أي أن إدارة المصارف يمكن لها أن تتوقع زيادة معدلات التضخم وتكيف أنشطتها التشغيلية على وفق معدلات التضخم المتوقعة، وبالتالي يمكنها من تحقيق الأرباح عن طريق تعديل إيراداتها المصرفية على وفق معدلات التضخم في السوق ، كما ويمكن اكتشاف علاقة سلبية بين التضخم وأداء المصارف من خلال معدلات التضخم غير المتوقعة والذي قد تؤدي إلى تباطؤ إدارة المصارف في تعديل وضبط أسعار الفائدة، وقد يؤدي ذلك إلى تكبد خسائر، إذ تعذر على المصرف تعديل أسعار الفائدة بما يتوافق مع تكاليف التضخم في الأنشطة التشغيلية؛ لذلك قد يؤدي التضخم إلى زيادة التكاليف التشغيلية، وهذا بدوره يؤدي إلى تقليل ربحية المصارف، ويعتمد تأثير التضخم على أرباح المصارف على مدى قدرة المصارف على التنبؤ بمعدلات التضخم حتى تتمكن إداراتها من التعامل مع نفقاتها وأسعار الفائدة من أجِل توليد الربحية، وبهذا استطاعت المصارف التنبؤ بنجاح بالتغيرات التي تحدث على معدل التضخم، وذلك سيؤثر إيجابياً في ربحية المصارف، وعندما تستغرق المصارف الكثير من الوقت لتعديل أسعار فائدة بعد التغيرات في معدلات التضخم فإن ذلك يؤدي إلى موقف قد ترتفع التكاليف التشغيلية بشكل أسرع من الإيرادات، وبالتالي التأثير السلبي في أداء المصارف، كما أن ارتفاع معدلات التضخم يؤدي إلى انخفاض القوى الشرائية للمستهلكين، مما يجعلهم يميلون إلى توجيه معظم أموالهم إلى الاستهلاك وهذا يعني أن الأموال

التي كانت تستخدم للاستثمار أو الإدخار في المصارف سيتم إعادة توجيهها للاستهلاك، مما يقلل الأموال المودعة لدى المصارف، ويقلل من احتياطياتها النقدية وكذلك قدرتها على منح القروض، وبعبارة أخرى فإن المستهلكين سيميلون إلى سحب مدخراتهم من المصارف نظراً لعدم وجود أموال كافية للانفاق بسبب انخفاض القوة الشرائية؛ لذلك ستجد المصارف نفسها في وضع يصعب عليها تقديم القروض، وعلى وفق الحقيقة القائلة إن معظم أرباح المصارف مستمدة من الفوائد المكتسبة على القروض مما يعني أن معدلات التضخم العالية ستؤثر سلباً في أرباح المصارف وأدائها، ويرى بعض الكُتاب أن العلاقة بين معدلات التضخم وأداء المصارف تبقى موضوعاً جدلياً؛ لأن اتجاه العلاقة غير واضح، ووفقاً لما قدمه Naceur2003 في دراسة العلاقة بين الربحية ومعدل التضخم في الصناعة المصرفية في تونس لم يجد الباحث أي علاقة تذكر بين المتغيرين؛ مما يشير إلى أن المصارف غير قادرة على تحقيق الأرباح في ظل البيئة التضخمية، وخلاصة القول إن الأدبيات السابقة تكشف عن أن بعض الحالات تكون فيها العلاقة بين التضخم والربحية إيجابية ومعنوية، وفي حالات أخرى تكون سلبية وفي بعض الحالات الأخرى تكون معالم العلاقة بين المتغيرين غير واضحة(AL-Nuaimi&Hassan, 2021:69).

٣-المحور الثالث: تحليل متغيرات البحث: خصص هذا المحور لتحليل متغيرات البحث وعلى النحو الآتي:

1-3 تحليل المحددات الاقتصادية

3-1-1تحليل عرض النقد للكتلة النقدية عن السيولة في السوق النقدية

فهي مهمة جداً يقاس على أساسها الوضع الاقتصادي للبلد إذا كان في حالة جيدة أم لا.. ويبين الجدول (١) عرض النقد بالمعنى الأوسع خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠٢١) فمن خلاله نلاحظ أن عرض النقد الأوسع ((M3 قد انخفض في عام (٢٠٠٥) بنسبة (-١٤,٩٩% (ليصل إلى ٥٧٧٤٤٣٥)) مليون دينار مقارنة بسنة (٢٠٠٤) التي بلغ فيها عرض النقد الأوسع ((6792791 (M3)مليون دينار. وفي عام (٢٠٠٧) انخفض عرض النقد الأوسع (M3) بنسبة (-٠,٧٤% (ليصل إلى ٥٤٤٣٩٠٢)) مليون دينار مقارنة بسنة (٢٠٠٦) التي بلغ فيها عرض النقد الأوسع (((5484297 (M3مليون دينار. فيما ازداد عرض النقد الأوسع ((M3في عام (٢٠٠٨) بنسبة (١٠,٣٨%) ليصل إلى (٦٠٠٨٧٥٢) مليون دينار مقارنة في العام السابق(٢٠٠٧) الذي بلغت نسبة نموه (٠,٧٤-%) ليصل إلى (٥٤٤٣٩٠٢) مليون دينار. ويرجع ذلك إلى عام (٢٠٠٨) الذي شهد ارتفاعا في معدل التوسع النقدي (نسبة الزيادة في السيولة المحلية المتمثلة في عرض النقد بمفهومه الواسع) (M2وارتفعت العملة خارج البنوك بنسبة (٣٠%) عن العام السابق (٢٠٠٧) وازدادت الودائع بالعملة الأجنبية بنسبة (٤٦%) لعام ٢٠٠٨ عن العام السابق. وأيضاً في عام (٢٠١٠) ازداد مؤشر عرض النقد الأوسع ((M3بنسبة (٣٤,٦٧%) ليصل إلى (١٠٦١٦٤٤٠) مليون دينار مقارنة في العام السابق (٢٠٠٩) الذي بلغت نسبة نموه (٣١,٢٠%) ليصل إلى (٧٨٨٣٤٩٤) مليون دينار ولكن في عام ٢٠١٥ انخفض عرض النقد الواسع ((M3بنسبة (٣,٦٧%)

نتيجة لتراجع نشاط معظم الفعاليات الاقتصادية في عام ٢٠١٥ ليسجل ما مقداره (١٤٤٨١٧٢٩) مليون دينار مقابل (١٥٠٣٢٩٠٩) مليون دينار عام ٢٠١٤، حيث كان للعوامل الخارجية دوراً رئيساً في انخفاض عرض النقد، إذ انخفض رصيد صافي الموجودات الأجنبية من (١٠١٢٠٢) مليار دينار نهاية عام ٢٠١٤ إلى (٧٨٥٠٧) مليار دينار نهاية عام ٢٠١٥، أي بنسبة انخفاض بلغت (%٢٢,٤-)، ويعود ذلك إلى الانخفاض الحاصل في أسعار النفط في الأسواق العالمية ابتداء من النصف الثاني من عام ٢٠١٤، أي)انخفاض إيرادات الموازنة العامة للدولة باعتبار العوائد النفطية المصدر الأساس لهذه الإيرادات، الأمر الذي أدى إلى انخفاض مبيعات وزارة المالية من الدولار إلى البنك المركزي(مما أثر في انخفاض عرض النقد بما يقارب (٧٢٥٧) مليار دينار فيما أزداد عرض النقد الأوسع ((M3في عام (٢٠١٦) بنسبة (١,٨٠%) ليصل إلى (١٤٧٤١٩٥٠) مليون دينار مقارنة في العام السابق ٢٠١٥ الذي بلغت نسبة نموه (٣,٦٧-%) ليصل إلى (١٤٤٨١٧٢٩) مليون دينار. حيث كان للأثر التوسعي المتمثل بصافي الديون الحكومية (الائتمان المحلي) أثر في ارتفاع عرض النقد، إذ ارتفع صافي الديون الحكومية من (١٥٥٠٩) مليار دينار إلى (١٩٢٣٤) مليار دينار عام ٢٠١٦ وليشكل ما نسبته (٩٧,٦%) من مجموع العوامل التوسعية البالغة (١٩٧١٧) مليار دينار، وذلك نتيجة لتوجه الحكومة إلى الاقتراض الداخلي لتلبية الاحتياجات التمويلية للموازنة العامة. سجل عرض النقد الأوسع انخفاضا بنسبة (-١٥,٤٠ % (في عام (٢٠٢٠) مقارنة بسنة (٢٠١٩) ليصل إلى (١٤٥٢٢٦٦٠)) مليون دينار مقابل (١٧١٦٦٠٠٥)) مليون دينار لعام (٢٠١٩) ويعزى سبب ذلك إلى انخفاض أسعار النفط والصادرات النفطية بسبب الجائحة.

3-1-2-الناتج المحلي الإجمالي:

يُعد الناتج المحلي الإجمالي مؤشراً مهماً جداً لمتابعة التقلبات الاقتصادية الدورية وغير الدورية سواء أكانت قصيرة أم طويلة الأجل، ويمكن من خلاله قياس كمية السلع والخدمات في بلد ما في مدة زمنية معينة. كما يمكن من خلال هذا المؤشر تفسير العديد من المشاكل والظواهر الاقتصادية التي تعاني منها الدول والمجتمعات، كالتضخم والبطالة فقد شهد الناتج المحلي الإجمالي للعراق تذبذباً بسبب الظروف التي مرت على العراق من حروب وانخفاض أسعار النفط وازمات اقتصادية بعد (٢٠٠٣) والجدول (١) يوضح تغيرات المؤشرات الناتج المحلي الأسعار الجارية ومعدل النمو خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠٢١) في عام (٢٠٠٥) ارتفع مؤشر الناتج المحلي الإجمالي (الأسعار الجارية) إذ بلغ (٧٣٥٣٣) مليون دينار وبمعدل نمو (٣٨,١٣%) مقارنة بسنة (٢٠٠٤) إذ بلغ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (٥٣,٢٣٥) مليون دينار. كذلك في عام (٢٠٠٧) ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية إذ بلغ (١١١٤٥٥) مليون دينار و بمعدل نمو (١٦,٦٠%) وذلك بسبب التحسن النسبي الحاصل الوضع الأمني والاقتصادي للبلد وزيادة عائدات النفط المصدر نتيجة لارتفاع أسعار البترول عالمياً، بينما في عام (٢٠٠٩) انخفض الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، إذ بلغ (١٣٠٦٤٣) مليون دينار وبمعدل سالب (١٦,٨٠-) مقارنة بالسنة السابقة، وذلك بسبب انهيار أسعار النفط في بداية العام

(٢٠٠٩). وكما ارتفع الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية في عام (٢٠١٢) إذ بلغ (٢٥٤٢٢٥) مليون دينار وبمعدل نمو (١٦,٩٨%) مقارنة بسنة (٢٠١١) إذ بلغ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (٢١٧٣٢٧) وذلك بسبب زيادة الصادرات النفطية. وفي عام (٢٠١٥) انخفض الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، إذ بلغ (١٩٤٦٨٠) مليون دينار وبمعدل نمو (٢٦,٩٠%-) مقارنة بسنة (٢٠١٤) إذ بلغ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (٢٦٦٣٣٢) في عام ٢٠١٤ ويعود ذلك إلى التطورات المتمثلة في الأوضاع السياسية غير المسقرة واستمرار تردي الوضع الأمني والعمليات العسكرية الجارية ضد المجاميع الأرهابية التي وجدت في عدد من المحافظات العراقية، وأدت إلى تدمير وتخريب البنى التحتية إلى جانب الهبوط السريع في أسعار النفط العالمية. لكن في عام (٢٠١٦) ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ليصل إلى (١٩٦٩٢٤) مليون دينار وبمعدل نمو (١,١٧%) مقارنة بعام (٢٠١٥) الذي بلغ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (١٩٤٦٨٠) مليون دينار وبمعدل نمو (- ٢٦,٩٠ %) وفي عام (٢٠١٨) ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ليصل إلى (٢٦٨٩١٨) مليون دينار وبمعدل نمو (٢١,٣٢%) ، نتيجة لنمو النشاط السلعي والنمو الحاصل في القطاع النفطي، أمّا في عام ٢٠٢٠ فانخفض الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية إذ بلغ (٢١٩٧٦٨) مليون دينار وبمعدل نمو سالب (٢٠,٩١-%)، وذلك بسبب جائحة كورونا وانخفاض أسعار النفط الخام العالمية. الجدول (١) و الشكل (2) يبين تطور اتجاهات عرض النقد والناتج المحلي الإجمالي.

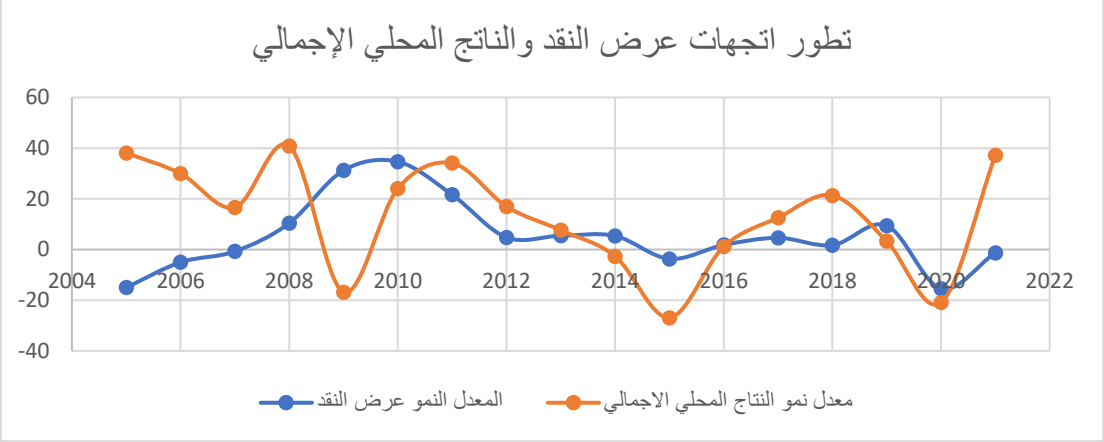
الجدول (١): تطور اتجاهات عرض النقد والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في العراق

السنوات	M3	معدل النمو %	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	معدل النمو
2004	٦٧٩٢٧٩١	-	53,235	-
2005	5774435	-14.99	73533	38.13
٢٠٠٦	5484297	-5.02	95587	29.99
٢٠٠٧	5443902	-0.74	111455	16.60
٢٠٠٨	6008752	10.38	157026	40.89
٢٠٠٩	7883494	31.20	130643	-16.80
٢٠١٠	10616440	34.67	162064	24.05
٢٠١١	12911767	21.62	217327	34.10
٢٠١٢	13529194	4.78	254225	16.98
٢٠١٣	14268320	5.46	273587	7.62
٢٠١٤	15032909	5.36	266332	-2.65

السنوات	M3	معدل النمو %	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	معدل النمو
٢٠١٥	14481729	-3.67	194680	-26.90
٢٠١٦	14741950	1.80	196924	1.15
٢٠١٧	15419988	4.60	221665	12.56
٢٠١٨	15683838	1.71	268918	21.32
٢٠١٩	17166005	9.45	277884	3.33
٢٠٢٠	14522660	-15.40	219768	-20.91
٢٠٢١	14333367	-1.30	301439	37.16

المصدر: إعداد الباحثات بالاعتماد على البيانات المنشورة في البنك المركزي العراقي

الشكل (٢): تطور اتجاهات عرض النقد والناتج المحلي الإجمالي



المصدر: إعداد الباحثات

3-1-3- أما سعر الفائدة فقد بلغ عام ٢٠٠٥ (٧ %) واستمر بعدها بالارتفاع حتى وصل عام ٢٠٠٧ إلى (٢٠%) وكان الهدف من رفع سعر الفائدة هو كبح جماح التضخم وتشجيع النشاط الاقتصادي وتنظيم وتحديد الاستثمارات في المجالات المسموح بها كافة بغية القيام بالعمليات المصرفية على نحو أمثل تنفيذاً للسياسة النقدية التي يعتمدها البنك المركزي، نلاحظ بعد ذلك تخفيض سعر الفائدة حتى وصل إلى (٨,٨٣%) عام ٢٠٠٩ وكان الهدف من هذا التخفيض عرض تحفيز المصارف للتوجه نحو السوق لتمويل مشروعات التنمية الاقتصادية، إذ عمد البنك المركزي من خلال العديد من الإجراءات إلى تحرير

أسعار الفائدة على الودائع والقروض والائتمان والأوراق المالية على وفق أوضاع السوق بما يحقق التوزان الحقيقي لقوى العرض والطلب على النقد.

3 -1-4-سعر الصرف:

من الجدول (٢) يتضح لنا أن التغيرات في أسعار صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي غير مستقرة ومتذبذبة خلال مدة البحث، إذ يتبين أن سعر الصرف في عام (٢٠٠٤) كان (١٤٥٣) ديناراً مقابل كل دولار بسبب استبدال العملة القديمة بعملة جديدة والدخول للتداول وقبول العام بسبب الأمان وصعوبة تزويرها مما زاد الطلب على العملة الجديدة كمخزن للقيمة وكذلك الشروع بتطبيق مزاد العملة. وفي عام (٢٠٠٥) تدهور سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار ليصبح (١٤٧٢) وبمعدل نمو(١,٣١ %) وهذا التدهور ناجم عن تردي الوضع الأمني وصعوبة الانتقال بين المحافظات، مما أدى إلى ارتفاع تكاليف المواد كالنفط والبنزين والمواد الأخرى، وهذا يعد تدهوراً طفيفاً، وفي عام ٢٠٠٧ انخفض ليصل إلى ١٢٦٧ ديناراً مقارنة مع عام ٢٠٠٦ وبمعدل نمو سنوي بلغ (١٤,١-%) واستمر بالانخفاض إلى عام ٢٠١١. وهذا الاستقرار يرجع إلى دور البنك المركزي العراقي في دعم الدينار العراقي من خلال نافذة العملة، وقد بقي سعر صرف الدينار مقابل الدولار محافظاً على مستواه لعام إلى عام ٢٠١١ وبقي عند هذا المستوى بتغييرات طفيفة إلى سنة ٢٠١٦ حيث بلغ سعر الصرف (١٢٧٥) وبمعدل نمو (٢,٢٥%). وفي عام ٢٠١٧ انخفض سعر الصرف ليصل إلى ١١٩٠)) ديناراً مقارنة مع عام ٢٠١٦ وبمعدل نمو سنوي بلغ (٦,٦٧-%) وحافظ سعر الصرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأميركي عند مستواه وبتغيرات طفيفة لحد عام (٢٠٢٠) وهذا المؤشر يدل على نجاح السياسة النقدية الذي اتبعها البنك المركزي العراقي خلال هذه السنوات في تحقيق نسبة عالية من الاستقرار والتحسن في سعر الصرف الدينار، ولكن ارتفع سعر الصرف ليصل إلى (١٤٧٤) ديناراً وبمعدل نمو سنوي بلغ (١٩,٤٥%) لعام ٢٠٢١ مقارنة بسنة (٢٠٢٠) حيث بلغ سعر الصرف) (١,٢٣٤ ويُعزى ذلك إلى أن الكميات المباعة من الدولار في نافذة بيع العملة الأجنبية في البنك المركزي لعام ٢٠٢١ سجلت انخفاضا بنسبة (١٥,٨-%) عن عام ٢٠٢٠، لتسجل (٣٧,١) مليار دولار مقابل (٤٤,١) مليار دولار.

3-1-5 التضخم:

التضخم هو ظاهرة من الظواهر الاقتصادية التي تصيب اقتصاديات الدول النامية والمتقدمة على حدٍ سواء، ويُعد التضخم من أهم معوقات النمو الاقتصادي والمشاكل التي تعاني منها الاقتصاديات العالمية بصورة عامة والاقتصاديات النامية بصورة خاصة لما ينجم عنه من آثار اقتصادية واجتماعية خطيرة، والجدول (٢) يوضح تغيرات مؤشر معدل التضخم خلال المدة الزمنية (٢٠٠٤-٢٠٢١). ففي عام (٢٠٠٥) بلغ مؤشر التضخم بمعدل نمو٣٧,٠٩) %) وقد كان العامل المؤثر الأكبر في تذبذب معدلات التضخم هو أزمة الوقود بسبب استمرار تردي الوضع الأمني والزخم الحاصل على محطات تعبئة الوقود؛ مما أدى إلى ارتفاع أسعارها في السوق السوداء بسبب

الانقطاعات المستمرة في التيار الكهربائي، وسجل مؤشر التضخم بمعدل (٥٣,١١%) في عام (٢٠٠٦) أعلى نسبة تضخم في المدة المدروسة، وقد كان سبب ذلك ارتفاع أسعار المحروقات التي كان لها دور في زيادة كلفة الانتاج ونقل وزيادة الطلب الاستهلاكي، فضلاً عن اتساع نفقات الحكومية الجارية وأضف إلى ذلك ارتفاع سعر الصرف الأجنبي بالمقارنة بدينار العراقي. وفي عام (٢٠٠٩) انخفض معدل التضخم إلى ٨,٣٤)%)، ويعود التراجع الحاصل في معدل التضخم إلى نجاح السياسة النقدية التي اتبعها البنك المركزي من خلال ارتفاع سعر الصرف الدينار العراقي تجاه العملات الأجنبية (الدولار) وبشكل تدريجي عبر استخدام أمثل من البنك، وذلك من خلال نافذة بيع العملة، بينما نجد انخفاض معدل التضخم السنوي، وهذا جاء نتيجة سياسة البنك المركزي والتي تمكنت من تحسين سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار، واستمر انخفاض في معدلات التضخم خلال الأعوام، (٢٠١,٢٠١١,٢٠١٢,٢٠١٣,٢٠١٤,٢٠١٥,٢٠١٦,٢٠١٧,٢٠١٨ (لتبلغ ٠,٤%, ٠,٢%, ٠,٥%, ١,٤٤%, ٢,٢٤%, ١,٨٦%, ٦,٠٦%, ٥,٦٠%, ٢,٤٦%)) على التوالي، وهذا الانخفاض في معدلات التضخم السنوي يعكس نجاح السياسة النقدية في استهداف استقرار المستوى العام للأسعار. وفي عام ٢٠١٩انخفض معدل التضخم ليصل إلى (٠,٢-%)، ويُعزى ذلك إلى تراجع الطلب المحلي والتغيرات التي شهدتها الأسعار العالمية للنفط والموارد الخام. وشهدت معدلات التضخم ارتفاعاً خلال عام ٢٠٢١ لتبلغ (٦,٠%) قياساً بـ (٠,٦%) عام ٢٠٢٠ ويعزى هذا الارتفاع إلى الاختناقات في سلاسل الامداد، وتحول الطلب من الخدمات إلى السلع وصدمة عرض العمالة. والشكل ٣ يوضح تطور اتجاهات سعر الفائدة وسعر الصرف ومعدل التضخم. الجدول (٢) والشكل (٣) يبن سعر الفائدة و تطور اتجاهات سعر الصرف ومعدل التضخم.

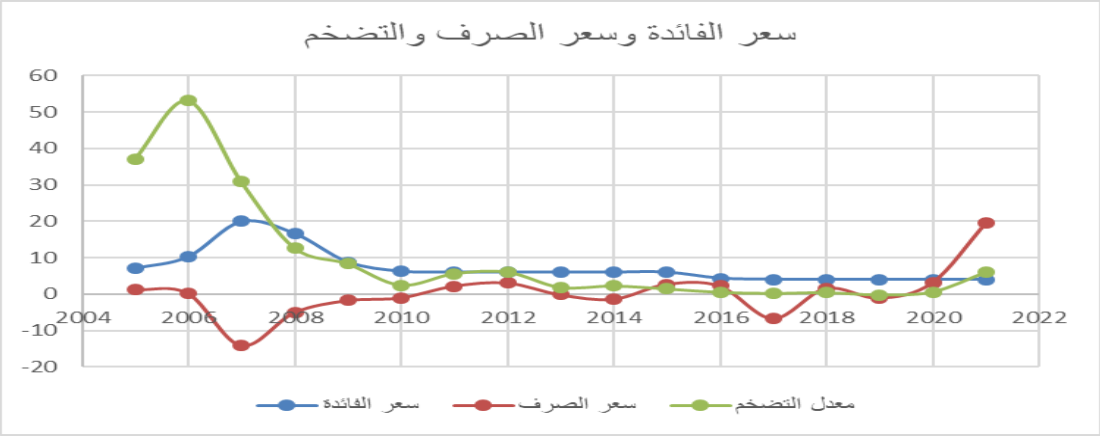
الجدول (٢): سعر الفائدة و تطور اتجاهات سعر الصرف والتضخم في العراق للمدة 2005-2021

السنوات	سعر الفائدة بنك المركزي %	سعر الصرف	تغير سعر الصرف	الرقم القياسي لأسعار المستهلك 2007=100	معدل التضخم %
2004	–	١٤٥٣	–	36.4	–
2005	7	1472	1.31	49.9	37.09
٢٠٠٦	10.2	1475	0.2	76.4	53.11
٢٠٠٧	20	1267	-14.1	100	30.89
٢٠٠٨	16.75	1203	-5.05	112.7	12.70
٢٠٠٩	8.83	1182	-1.75	122.1	8.34
٢٠١٠	6.25	1170	-1.02	125.1	2.46

السنوات	سعر الفائدة بنك المركزي %	سعر الصرف	تغير سعر الصرف	الرقم القياسي لأسعار المستهلك 2007=100	معدل التضخم %
٢٠١١	6	1196	2.22	132.1	5.60
٢٠١٢	6	1233	3.09	140.1	6.06
٢٠١٣	6	1231	-0.16	142.7	1.86
٢٠١٤	6	1214	-1.38	145.9	2.24
٢٠١٥	6	1247	2.72	148	1.44
٢٠١٦	4.33	1275	2.25	104.1	0.5
٢٠١٧	4	1190	-6.67	١٠٤,٣	٠,٢
٢٠١٨	4	1209	1.60	١٠٤,٧	٠,٤
٢٠١٩	4	1196	-1.08	104.5	-0.2
٢٠٢٠	4	1,234	3.18	105.1	0.6
٢٠٢١	4	1,474	19.45	111.5	6.0

المصدر: إعداد الباحثات بالاعتماد على بيانات منشورة في البنك المركزي العراقي

الشكل (٣): تطور اتجاهات سعر الفائدة وسعر الصرف ومعدل التضخم

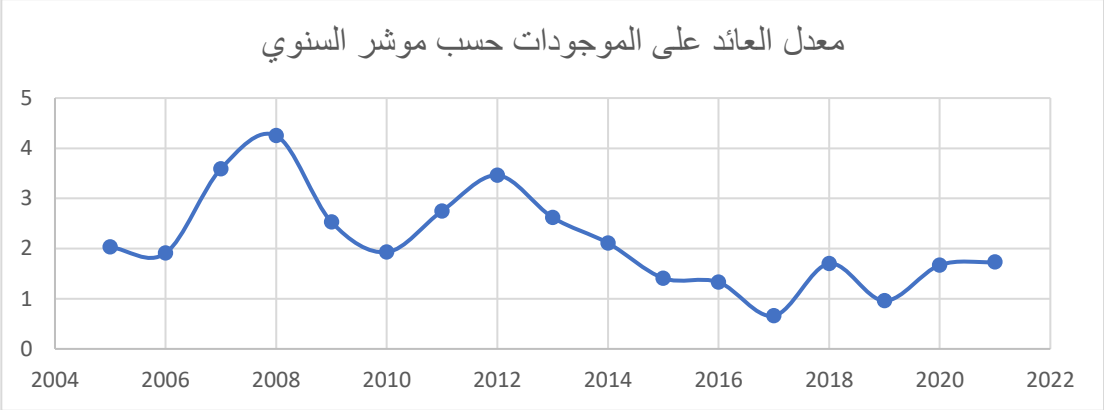


المصدر: إعداد الباحثات

2-3 تحليل معدل العائد على الموجودات

يُلاحظ من نتائج التحليل لمؤشر معدل العائد على الموجودات والمذكورة في الجدول (3) أن المعدل العام للمصارف كافة في العينة وللمدة (٢٠٠٥-٢٠٢١) بلغ ما نسبته (٢,١٥%) والذي يستدل منه على أن المصارف المبحوثة استطاعت تحقيق أرباح من الموارد(موجودات) التي يملكها بما نسبته (٢,١٥%) مما يدل أن المصارف في العينة قد تمكنت من تحقيق عائد مقبول على الموجودات التي تديرها خلال السنوات العشر الأخيرة. كما شهد المتوسط السنوي للمصارف المبحوثة وجود حالات من التذبذب البسيط عن المعدل العام، إذ ارتفع هذا المؤشر في السنوات ،٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩، ٢٠١١، ٢٠١٢، ٢٠١٣ عن المعدل العام، بينما شهدت السنوات الباقية انخفاض هذا المؤشر عن المعدل العام، إذ إن أقل مستوى للمؤشر كان في سنة ٢٠١٧ والذي بلغ (٠,٦٦%) وأعلى نسبة في سنة ٢٠٠٨ والتي بلغت (٤,٢٥%).

الشكل (٤): معدل العائد على الموجودات حسب المؤشر السنوي للنسب



المصدر:إعداد الباحثات

من جانب آخر ومن خلال المتوسط للمصارف تبين أن كل من مصارف الاستثمار العراقي، والمتحدة للاستثمار، والإئتمان العراقي، وبابل و الخليج التجاري ارتفع لديها هذا المؤشر عن المعدل العام والبالغ (٢,١٥%) وبالأخص في مصرف استثمار العراقي والتي بلغت(٣,٤٥%) وهذا بدوره يشير إلى أن المصرف أكثر كفاءة في استخدام موارده وتحقيق العائد عليها مقارنة بمعظم المصارف الأخرى، قد يكون لديه سياسات داخلية فعالة، وإدارة مالية جيدة، واستراتيجيات استثمارية متميزة، مما يمكنه من تحقيق مستويات عالية من الأرباح بالنسبة للموارد التي يديرها كما تبين أن مصرف سومر التجاري لديه أقل مستوى لمؤشر معدل العائد على الموجودات من باقي المصارف والبالغة (١,١٩%)، مما يدل على أن هذا المصرف يقدم أداءً أقل من المتوسط في تحقيق العائد على

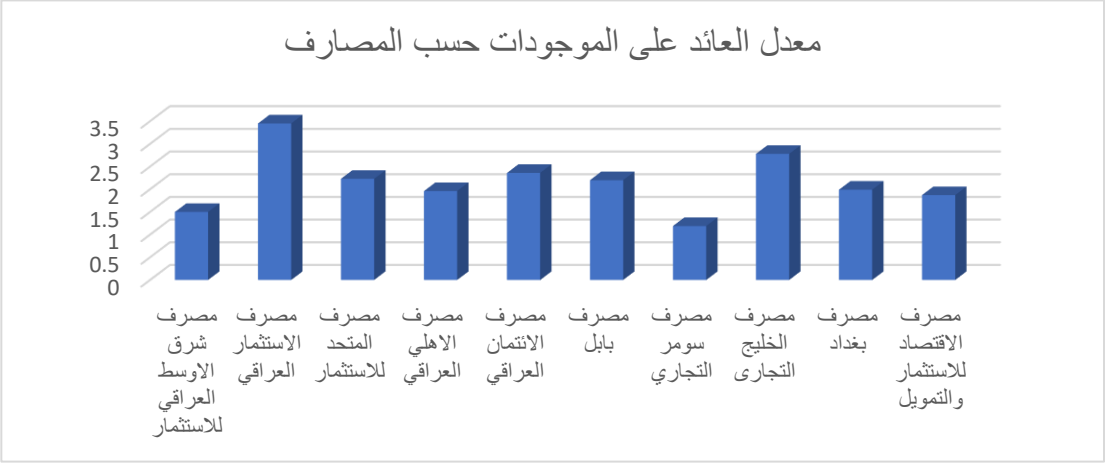
الموجودات التي يديرها مقارنة ببقية المصارف، وقد يكون لديه مشاكل في الإيرادات أو النفقات أو إدارة المخاطر أو تحديات أخرى تؤثر على قدرته على تحقيق مستويات عالية من الأرباح.

الجدول (٣): معدل العائد على الموجودات للمصارف عينة البحث

	مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار	مصرف الاستثمار العراقي	المصرف المتحد للاستثمار	المصرف الأهلي العراقي	مصرف الائتمان العراقي	مصرف بابل	مصرف سومر التجاري	مصرف الخليج التجاري	مصرف بغداد	مصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل	المتوسط
٢٠٠٥	3.27	3.59	0.42	2.47	2.58	2.70	3.51	0.28	0.58	0.88	2.03
٢٠٠٦	1.72	0.01	1.03	1.69	3.40	4.06	2.88	0.30	2.54	1.42	1.91
٢٠٠٧	3.55	6.18	0.14	3.09	5.33	4.86	3.01	3.36	5.43	0.92	3.59
٢٠٠٨	2.45	5.11	0.11	4.44	5.09	4.52	1.29	6.30	3.94	9.22	4.25
٢٠٠٩	2.10	2.40	3.19	0.62	2.09	2.17	4.63	3.08	1.97	3.08	2.53
٢٠١٠	1.49	3.62	2.70	1.06	1.58	2.22	0.41	0.23	1.42	4.54	1.93
٢٠١١	2.76	3.03	6.63	1.35	3.54	1.78	0.15	3.29	2.39	2.54	2.75
٢٠١٢	2.96	0.37	7.48	4.57	4.09	1.65	0.44	7.26	1.93	3.89	3.46
٢٠١٣	2.70	5.15	3.99	2.56	1.91	1.08	0.43	6.07	1.82	0.53	2.62
٢٠١٤	0.53	٥,١٥	3.63	1.13	2.15	1.56	0.47	4.43	1.52	0.52	2.11
٢٠١٥	0.76	3.17	3.41	0.43	1.88	1.00	0.98	1.22	0.37	0.88	1.41
٢٠١٦	0.54	1.76	0.20	4.06	1.24	2.13	0.86	0.73	1.69	0.09	1.33
٢٠١٧	0.01	0.70	0.60	0.49	1.41	1.03	0.10	0.70	0.56	1.01	0.66
٢٠١٨	0.25	5.58	3.26	1.35	1.12	1.01	0.22	0.10	3.66	0.40	1.70
٢٠١٩	0.12	3.25	0.72	1.45	0.98	0.31	0.29	0.72	0.64	1.08	0.96
٢٠٢٠	0.31	8.18	0.21	2.23	0.65	2.68	0.32	0.00	1.42	0.72	1.67
٢٠٢١	0.05	1.42	0.23	0.34	1.06	2.70	0.31	9.11	1.95	0.14	1.73
المتوسط	1.50	3.45	2.23	1.96	2.36	2.20	1.19	2.78	1.99	1.87	٢,١٥

المصدر:إعداد الباحثات بالاعتماد على البيانات المنشورة في سوق العراق للأوراق المالية

الشكل (٥): معدل العائد على الموجودات حسب المؤشر المصارف للنسب



المصدر: إعداد الباحثان

4 المحور الرابع : بناء أنموذج البحث والجانب القياسي

سنحاول في هذا المحور من البحث بناء أنموذج لتقدير العلاقة بين الأداء المالي بوصفه متغيراً تابعاً (Dependent variable) داخل الأنموذج ، وبعض المتغيرات التفسيرية (Independent variable) (عرض النقد، الناتج المحلي الإجمالي، سعر الفائدة، سعر الصرف و التضخم) التي يتوقع أن تسهم في تفسير سلوك دالة الأداء المالي للمصارف عينة البحث خلال المدة (2005–٢٠٢١) ، حيث إن مرحلة التوصيف وتحليل الأنموذج القياسي تعتبر من إحدى المراحل المهمة لبناء الأنموذج القياسي للدراسة الظواهر الاقتصادية، وذلك لصعوبة تحديد المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة الواردة في الأنموذج القياسي، و في هذه المرحلة تم الاعتماد على الأدبيات السابقة في هذا المجال، والتي تمثلها النظرية الاقتصادية، من أجل تحديد نوع واتجاه العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية في الأنموذج.

4–1 توصيف متغيرات الأنموذج المستخدم في البحث

إن مرحلة توصيف الأنموذج يُقصد بها أن يتم تحديد الظاهرة المراد دراستها ومن ثم تحديد المتغيرات أو العوامل التي تساعد على تفسير سلوك هذه الظاهرة؛ ليتم وضع الافتراضات التبسيطية المناسبة تمهيداً لصياغة الأنموذج، ويتم التعبير عن هذه المتغيرات والعلاقات في صورة رياضية (AL-Sawari&Hossam,2016:21) . حيث تم الاعتماد في هذه البحث على مجموعة من المتغيرات والمؤشرات لدراسة أثر المحددات الاقتصادية في الأداء المالي المقاس بمعدل العائد على الموجودات باعتبار هذه النسبة تعطي دلالة واضحة وشاملة عن ما يحققه المصرف من الأرباح، وتعطي مؤشراً على كفاءة المصرف في استثمار موجوداته بين المصارف المسجلة

في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2005-2021)، وتم استخدام بيانات السلاسل الزمنية المقطعية وفقاً Panel Data من أجل تحديد وتقدير طبيعة العلاقة بين المتغيرات البحث وعلى النحو الآتي :

4-1-1 وصف متغيرات المستخدمة في البحث.

سيتم التعبير عن المتغيرات على النحو الآتي:

أ. المتغير التابع :

الأداء المالي، يرمز له اختصاراً بالرمز (y)

ب. المتغيرات المستقلة:

- عرض النقد (X1).
- الناتج المحلي الاجمالي (X2).
- سعر الفائدة (X3) .
- سعر الصرف (x4).
- التضخم (x5) .

4-1-2 صياغة الأنموذج .

يمكن التعبير عن متغيرات الدراسة بصيغة المعادلة الآتية :

$$Y = \beta_0 + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + \beta_3 X_3 + \beta_4 X_4 + \beta_5 X_5 + \varepsilon_i \dots (1)$$

ولتحديد الإشارات المسبقة للمعلمات:

وفقاً للنظرية الاقتصادية، نتوقع أن تكون الإشارات المعالم على النحو الآتي:

β_0: معلمة حد الثابت وهي (موجبة أو سالبة).

β_1 : معلمة المتغير المستقل عرض النقد توضح العلاقة، نتوقع أن تكون ذات إشارة موجبة مع المتغير التابع الأداء المالي.

β_2: معلمة المتغير المستقل الناتج المحلي الإجمالي، نتوقع أن تكون ذات إشارة موجبة مع المتغير التابع الأداء المالي.

β_3: معلمة المتغير المستقل سعر الفائدة، نتوقع أن تكون ذات إشارة موجبة مع المتغير التابع الأداء المالي.

β_4: معلمة المتغير المستقل سعر الصرف، نتوقع أن تكون ذات إشارة موجبة مع المتغير التابع الأداء المالي.

β_5: معلمة المتغير المستقل التضخم، نتوقع أن تكون ذات إشارة سالبة مع المتغير التابع الأداء المالي.

3- مصادر جمع البيانات: وقد غطى البحث بيانات سنوية لسلسلة الزمنية للمدة (٢٠٠٥ -٢٠٢١) بالاعتماد على بيانات الرسمية من قبل البنك المركزي العراقي والتقارير السنوية للمصارف عينة البحث.

الجدول (4): عينة البحث

ت	المصارف	تاريخ التأسيس	تاريخ الإدراج	نوع الملكية	رمز المصرف
١	مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار	١٩٩٣ /٧/٧	١٩٩٥/٣/١٨	مساهمة خاصة	BIME
٢	مصرف الاستثمار العراقي	١٩٩٣/٧/١٣	١٩٩٥/٤/٨	مساهمة خاصة	BIBI
٣	المصرف المتحد للاستثمار	١٩٩٤ /٨/٢٠	٢٠٠٤/٧/٨	مساهمة خاصة	BUND
٤	المصرف الأهلي العراقي	١٩٩٥/١/٢	١٩٩٦ /٦/١٥	مساهمة خاصة	BNOI
٥	مصرف الائتمان العراقي	١٩٩٨ /٧/٢٥	٢٠٠٠/٩/١٦	مساهمة خاصة	BROA
٦	مصرف بابل	١٩٩٩/٤/٦	٢٠٠١ /١١/٢٩	مساهمة خاصة	BBAY
٧	مصرف سومر التجاري	١٩٩٩/٨/٧	٢٠٠١ /٨/٢٠	مساهمة خاصة	BSUC
٨	مصرف الخليج التجاري	١٩٩٩/١٠/٢٠	٢٠٠٤/٧/٢٥	مساهمة خاصة	BGUC
٩	مصرف بغداد	١٩٩٩/٢/١٨	٢٠٠١ /١١/٢٩	مساهمة خاصة	BBOB
١٠	مصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل	١٩٩٩/٣/٢٢	١٩٩٩/٣/١٨	مساهمة خاصة	BEFI

المصدر: إعداد الباحثات بالاعتماد على بينات سوق العراق للأوراق المالية.

4-1-3-ملخص نتائج الاستقرارية

تم اختبار استقرارية متغيرات الدراسة باستعمال برنامج Eviews.12 وذلك باستخدام اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) من أَجِل معرفة هل المتغيرات مستقرة (ساكنة) أم غير مستقرة (غير ساكنة)..؟ أي تحتوي على جذر الوحدة مع تحديد رتبة التكامل، وبعد اجراء الاختبار للمتغيرات حصلنا على المخرجات الآتية:

الجدول (5): ملخص نتائج اختبار ديكي فولر الموسع لاستقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات البحث للمدة (٢٠٠٥-٢٠٢١)

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)				
Null Hypothesis: the variable has a unit root				

	At Level						
		Y	X1	X2	X3	X4	X5
With Constant	t-Statistic	-1.8714	-1.4722	-1.5529	-8.1705	-3.4485	-3.1843
	Prob.	***0.3359***	***0.5212***	***0.4823***	***0.0000***	***0.0257***	***0.0402***
		n0	n0	n0	***	**	**
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.8528	-0.3408	-2.2740	-4.6203	-0.4530	-2.6703
	Prob.	***0.2011***	***0.9803***	***0.4227***	***0.0120***	***0.9718***	***0.2590***
		n0	n0	n0	**	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-0.7820	1.0878	0.8437	-6.6622	0.0361	0.4396
	Prob.	***0.3614***	***0.9198***	***0.8832***	***0.0000***	***0.6787***	***0.7972***
		n0	n0	n0	***	n0	n0
	At First Difference						
		d(Y)	d(X1)	d(X2)	d(X3)	d(X4)	d(X5)
With Constant	t-Statistic	-3.8466	-2.7143	-3.5548	-2.9188	-1.3199	-2.9625
	Prob.	***0.0123***	***0.0946***	***0.0212***	***0.0666***	***0.5867***	***0.0616***
		**	*	**	*	n0	*
With Constant & Trend	t-Statistic	-4.6656	-3.2834	-3.3552	-13.9559	-3.2204	-3.0826
	Prob.	***0.0140***	***0.1067***	***0.0955***	***0.0001***	***0.1204***	***0.1449***
		**	n0	*	***	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-3.9913	-2.4164	-3.2641	-2.9927	-1.4823	-3.0630
	Prob.	***0.0006***	***0.0197***	***0.0031***	***0.0056***	***0.1242***	***0.0048***
		***	**	***	***	n0	***
Notes:							
a: (*) Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant							
b: Lag Length based on SIC							
c: Probability based on MacKinnon (1996) one-sided p-values.							
This Result is The Out-Put of Program Has Developed By:							
Dr. Imadeddin AlMosabbeh							
College of Business and Economics							
Qassim University-KSA							

المصدر:إعداد الباحثات بالاعتماد على مخرجات برامج Eviews

يتضح من الجدول (5) أنه حسب اختبار ديكي فولر الموسع أن السلاسل الزمنية متغيرات سعر الفائدة (X3) و سعر الصرف(x4) والتضخم(x5) يعطي درجة سكون متطابق في المستوى، أما بالنسبة للمتغيرات

(العائد على الموجودات (Y) ، عرض النقد (X1) ، الناتج المحلي الإجمالي (X2)، فإنها لا تعطي درجة سكون متطابقة في المستوى، أي أنها تحتوي على جذر الوحدة، وأنها تصبح متطابقة بعد أخذ الفرق الأول لها. الأمر الذي يشير إلى أنها متكاملة من الدرجة الأولى لذلك سنستخدم طريقة (ARDL)

4-1-4-تقدير أنموذج البحث باستخدام الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL).

الخطوة الأولى بعد اختبار استقرارية المتغيرات محل البحث هي تقدير أنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع لمحددات الاقتصادية والأداء المالي في المصارف عينة البحث، وبعد اجراء عملية تقدير الأنموذج حصلنا على النتائج الموضحة بالجدول:

الجدول (6): ملخص نتائج تقدير(ARDL) للأنموذج البحث للمدة (٢٠٠٥-٢٠٢١)

Dependent Variable: DY				
Method: ARDL				
Date: 03/25/24 Time: 02:30				
Sample (adjusted): 2007 2021				
Included observations: 15 after adjustments				
Maximum dependent lags: 1 (Automatic selection)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Dynamic regressors (0 lag, automatic): DX1 DX2 X3 X4 X5				
Fixed regressors: C				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
DY(-1)	-0.387806	0.174084	-2.227696	0.0565
DX1	-7.61E-07	2.01E-07	-3.792239	0.0053
DX2	2.03E-05	5.02E-06	4.047458	0.0037
X3	0.075560	0.033737	2.239677	0.0555
X4	-0.005596	0.002990	-1.871686	0.0982
X5	-0.000108	0.009288	-0.011656	0.9910
C	6.609282	4.065250	1.625800	0.1426
R-squared	0.798258	Mean dependent var		-0.012000
Adjusted R-squared	0.646951	S.D. dependent var		0.918020
S.E. of regression	0.545468	Akaike info criterion		1.930379
Sum squared resid	2.380281	Schwarz criterion		2.260802
Log likelihood	-7.477842	Hannan-Quinn criter.		1.926859
F-statistic	5.275768	Durbin-Watson stat		1.768059
Prob(F-statistic)	0.017501			
*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.				

المصدر: إعداد الباحثات بالاعتماد على مخرجات برامج Eviews

يُلاحظ من الجدول (6) ما يأتي :

- يوضح نتائج تقدير أنموذج (ARDL) أن القدرة التفسيرية للأنموذج المقدر (Adjusted R-squared=0.64) أي أن المتغيرات المستقلة الداخلة في الأنموذج المقدر تفسر 64% من التغيرات في المتغير التابع الأداء المالي في المصارف عينة البحث، وأن 36% من التغيرات يعود إلى المتغير العشوائي Ui.
- الأنموذج معنوي من خلال أختبار F ، إذ بلغت قيمة F المحتسبة (5.27) وهي معنوية عند مستوى 5% ذات احتمالية (Prob F-statistic=0.01) أي أن الانموذج المقدر معنوي وبالتالي نرفض فرضية العدم (H0: b=0) ونقبل الفرضية البديلة (H1: b≠0) .
- قيمة إحصائية Durbin-Watson stat والتي بلغت(1.76) ، وهي قيمة قريبة من (٢) ، مما يعني إن هذا الأنموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي وعليه ستُقبل فرضية العدم وترفض الفرضية البديلة لكون فرضية العدم تنص على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي .
- من خلال معطيات الجدول (6) و وفقاً لمعيار فترة الإبطاء AIC فإن رتب الأنموذج هي ARDL(1, 0, 0, 0, 1, 0)

4-1-5-اختبار الحدود .

الخطوة التي تليها هي اختبار وجود علاقة تكامل مشترك أي وجود علاقة توازنية طويلة الأَجَل عن طريق اختبار الحدود (Bounds Test) والموضح في جدول(7)

جدول (7): اختبار الحدود (Bounds Test) للأنموذج المقدر

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	**Value**	**Signif.**	**I(0)**	**I(1)**
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	10.92064	10%	2.08	3
k	5	5%	2.39	3.38
		2.5%	2.7	3.73
		1%	3.06	4.15
Actual Sample Size	15		Finite Sample: n=30	
		10%	2.407	3.517
		5%	2.91	4.193
		1%	4.134	5.761

المصدر:إعداد الباحثات بالاعتماد على مخرجات برامج Eviews

من الجدول (7) تظهر نتائج اختبار الحدود، ومنه يُلاحظ أن قيمة (F-statistics) المحتسبة كانت (10.92064) وهي أكبر من القيمة الجدولية الصغرى البالغة (2.08) وأكبر من القيمة الجدولية العظمى(٣) عند مستوى معنوية ١٠% وعليه فإنه توجد علاقة توازنية طويلة الأَجَل ترفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأَجَل بين المتغيرات البحث ونقبل الفرضية البديلة أي وجود علاقة توازنية طويلة الأَجَل بين متغيرات البحث .

4-1-6- إجراء الاختبارات التشخيصية .

بعد مرحلة التقدير معلمات الأنموذج للعلاقة في الأَجَل الطويل والقصير وللتأكد من جودة الأنموذج المستخدم في البحث يجب اجراء الاختبارات تقييم الأنموذج قياسياً وعلى النحو الآتي:

أ. اختبار عدم ثبات التباين.

الجدول (8): اختبار Breusch-Pagan-Godfrey

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
Null hypothesis: Homoskedasticity			
F-statistic	0.751650	Prob. F(6,8)	0.6258
Obs*R-squared	5.407599	Prob. Chi-Square(6)	0.4927
Scaled explained SS	1.110349	Prob. Chi-Square(6)	0.9811

المصدر: إعداد الباحثات بالاعتماد على مخرجات برامج Eviews

يُلاحظ من خلال الجدول (8) أن الأنموذج لا يعاني من مشكلة عدم تجانس التباين؛ لأن المؤشرات الإحصائية أيضاً كانت غير معنوية، أي أن تباين الأخطاء متجانس، وأن Prob. F =0.6258 وهي أكبر من ٠,٠٥ .

ب- أختبار الارتباط الذاتي التسلسلي بين البواقي.

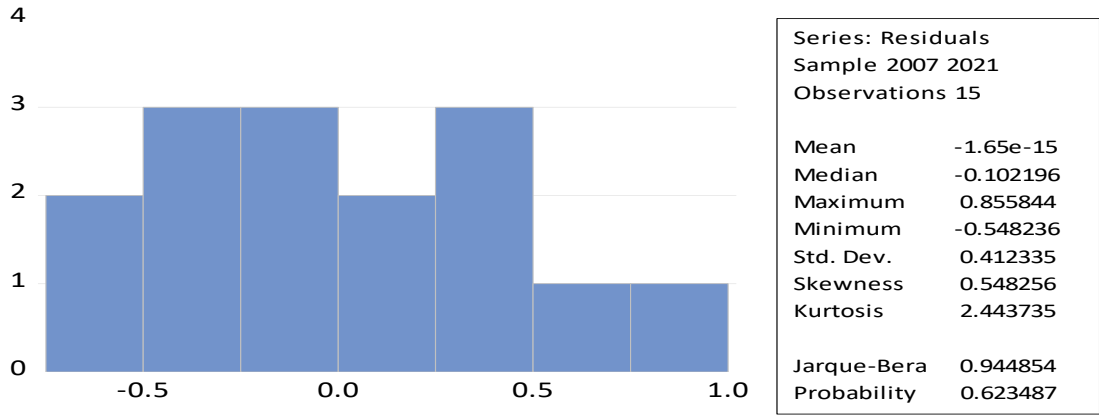
الجدول (٩): اختبار LM Test

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
F-statistic	2.293103	Prob. F(2,6)	0.1821
Obs*R-squared	6.498371	Prob. Chi-Square(2)	0.0388

المصدر: إعداد الباحثات بالاعتماد على مخرجات برامج Eviews

يُلاحظ من خلال الجدول (9) أن الأنموذج لايعاني من مشكلة الارتباط الذاتي التسلسلي بين البواقي؛ لأن المؤشرات الإحصائية أيضاً كانت غير معنوية وأن Prob. F =0.1821 وهي أكبر من ٠,٠٥ .

الشكل (٦): اختبار Jarque – Bera للتوزيع الطبيعي



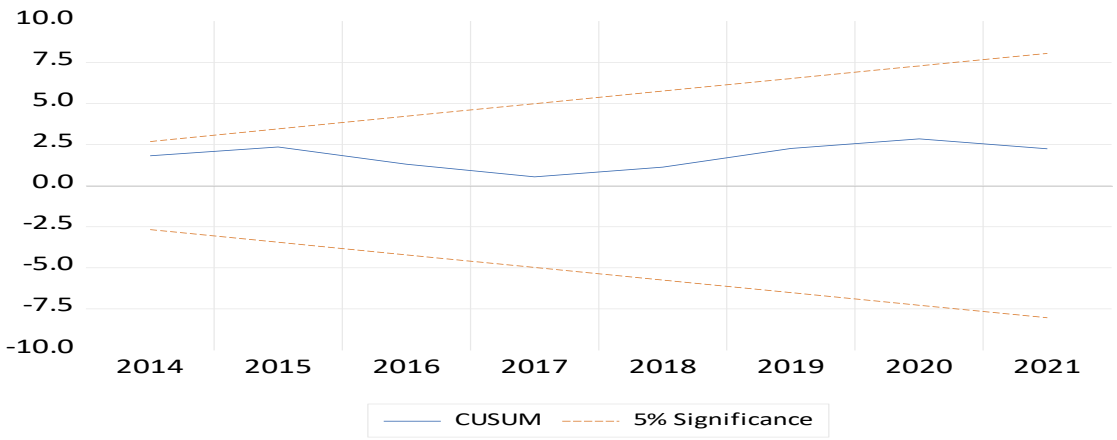
المصدر: إعداد الباحثات بالاعتماد على برامج Eviews

ومن خلال اختبار Jarque – Bera يتبين أن القيمة الاحتمالية(0.623487) أكبر من ٥% ، وبالتالي فإن قيمة ٧,٤٣ = χ_a^2 $JB = 0.623487$ ، وبالتالي فإن الشكل البياني أخذ شكل الجرس، لذلك سوف نقبل فرضية العدم القائلة بأن بواقي معادلة الانحدار موزعة توزيعاً طبيعياً .

4-1-7- اختبار الاستقرارية الهيكلية لمعلمات الأنموذج .

من أجِل اختبار استقرارية الهيكلية للأنموذج المقدر يمكن الاستعانة باختبار (CUSUM , CUSUM Squares) الموضحة بالشكل الآتي .

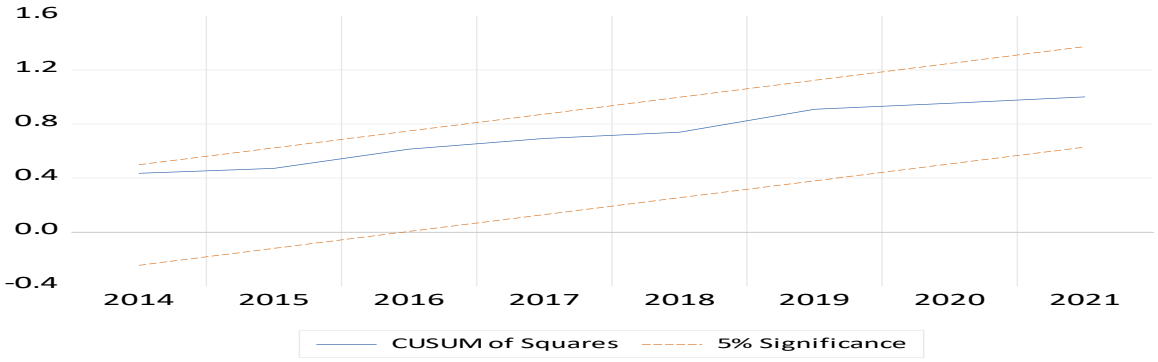
الشكل (٧): الاستقرارية الهيكلية للأنموذج المقدر بأستخدام (CUSUM)


10.0
7.5
5.0
2.5
0.0
-2.5
-5.0
-7.5
-10.0
2014
2015
2016
2017
2018
2019
2020
2021
CUSUM
5% Significance

المصدر: إعداد الباحثات بالاعتماد على برامج Evwies

يُلاحظ أن المجموع التراكمي للبواقي داخل حدود القيم الحرجة عند مستوى معنوية ٥%، وهذا يدل على استقرارية المعلمات المقدرة لأنموذج الدراسة.

الشكل (8): الاستقرارية الهيكلية للأنموذج المقدر باستخدام (CUSUM Squares)



المصدر: إعداد الباحثات بالاعتماد على برامج Evies

يُلاحظ أن المجموع التراكمي للبواقي داخل حدود القيم الحرجة عند مستوى معنوية ٥% وهذا يدل على استقرارية المعلمات المقدرة لأنموذج الدراسة .

4-1-8- تقدير معلمات الأجلين القصير والطويل ومعلمة تصحيح الخطأ .

بعد اختبارات التشخيصية واستقرارية الأنموذج المقدر ووجود علاقة طويلة الأجَل سنقوم بتقدير معلمات الأجَل القصير (أنموذج تصحيح الخطأ) و الأجَل الطويل وفق منهج ARDL .

جدول (10): نتائج أنموذج تصحيح الخطأ

ARDL Error Correction Regression				
Dependent Variable: D(DY)				
Selected Model: ARDL(1, 0, 0, 0, 0, 0)				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Date: 03/25/24 Time: 02:39				
Sample: 2005 2021				
Included observations: 15				
ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CointEq(-1)*	-1.387806	0.119988	-11.56624	0.0000
R-squared	0.905255	Mean dependent var		0.012000

Adjusted R-squared	0.905255	S.D. dependent var	1.339591
S.E. of regression	0.412335	Akaike info criterion	1.130379
Sum squared resid	2.380281	Schwarz criterion	1.177582
Log likelihood	-7.477842	Hannan-Quinn criter.	1.129876
Durbin-Watson stat	1.768059		
* p-value incompatible with t-Bounds distribution.			

المصدر:إعداد الباحثات بالاعتماد على برامج Evies

من الجدول (10) يُلاحظ أن معامل تصحيح الخطأ أو سرعة التكيف بلغت (1.38706-) وهي معنوية عند مستوى ٥ % أي أن الانحرافات في الأجَل القصير تصحح بنسبة (1.38%) تجاه قيمة توازنية طويلة الأجَل خلال العام نفسه، أي أن سرعة التكيف عالية نسبياً في الأنموذج، ومن ثم وجود علاقة توازنيه طويلة الأَجَل, وهنا سنرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة بوجود علاقة توازنية طويلة الأَجَل.

جدول (١١): نتائج العلاقة طويلة الاجل

ARDL Long Run Form and Bounds Test				
Dependent Variable: D(DY)				
Selected Model: ARDL(1, 0, 0, 0, 0, 0)				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Date: 03/25/24 Time: 02:39				
Sample: 2005 2021				
Included observations: 15				
Conditional Error Correction Regression				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
C	6.609282	4.065250	1.625800	0.1426
DY(-1)*	-1.387806	0.174084	-7.972056	0.0000
DX1**	7.61E-07	2.01E-07	3.792239	0.0053
DX2**	2.03E-05	5.02E-06	4.047458	0.0037
X3**	0.075560−	0.033737	2.239677−	0.0555
X4**	-0.005596	0.002990	-1.871686	0.0982
X5**	-0.000108	0.009288	-0.011656	0.9910
* p-value incompatible with t-Bounds distribution.				
** Variable interpreted as Z = Z(-1) + D(Z).				

المصدر: إعداد الباحثات بالاعتماد على برامج Evies

من الجدول (11) يلاحظ مايأتي :

– العلاقة بين المتغيرات التفسيرية (عرض النقد (X1) الناتج المحلي الإجمالي (X2) معنوية في الأَجَل الطويل وذات تأثير طردي معنوي عند مستوى ٥% . بذلك نقبل فرضيات البحث الأولى والثانية.

- العلاقة بين سعر الفائدة ((x3 والأداء المالي معنوية في الأجَل الطويل وذات تأثير عكسي عندى مستوى 5%. بذلك نقبل فرضية البحث الثالثة.
- كانت معلمة المتغير (التضخم (X4)) غير معنوية في الأَجَل الطويل يمكن أن يرجع سبب ذلك إلى عدم مقدرة المصارف تحقيق الأرباح في ظل بيئة تضخمية، وبذلك نرفض فرضية البحث الرابعة.
- كانت معلمة سعر الصرف x5 غير معنوية في الأَجَل الطويل، ويمكن أن يرجع سبب ذلك إلى عدم تأثر تقلبات سعر الصرف على قيام الأفراد في إيداع المبالغ التي بحوزتهم في المصارف التجارية، أي أنهم يفضلون الاستثمار المصرفي فضلاً عن التقلبات التي تحدث في أسعار الصرف.

5-المحور الخامس الاستنتاجات والمقترحات

5- 1 الاستنتاجات

١- كشفت نتائج البحث أن عرض النقد في العراق شهد تغيرات ملحوظة خلال فترة البحث، والتي يمكن تفسيرها بعوامل داخلية وخارجية، تتضمن هذه العوامل التقلبات في السياسات النقدية وأسعار النفط، فضلاً عن التحديات الاقتصادية والسياسية التي تؤثر بشكل مباشر على الاقتصاد.

٢- تبين من خلال نتائج البحث أن الناتج المحلي الإجمالي متذبذب بين الانخفاض والارتفاع وسجلت نموا سلبياً في السنوات الأخيرة، ويمكن يرجع سبب ذلك الى انخفاض أسعار النفط والصادرات في تلك السنوات.

٣- توضح نتائج التحليل أن سعر الفائدة غير مستقر في السنوات الأولى، وبعدها استقر على 4% ، ويمكن نعزي سبب ذلك إلى قيام البنك المركزي بتحفيز المصارف التجارية للتوجه نحو السوق لتمويل مشروعات التنمية الاقتصادية.

٤- كما لوحظ من خلال نتائج التحليل تغيرات في سعر الصرف كانت غير مستقرة ومتذبذبة في العراق خلال المدة (٢٠٠٥- ٢٠٢٠) ويمكن أن يُعزى هذا التغير إلى عوامل متعددة مثل التقلبات في أسعار النفط، والتحديات السياسية والاقتصادية الداخلية والخارجية، والتغيرات في السياسات النقدية والاقتصادي.

٥- كما أظهرت نتائج التحليل أن معدل التضخم كان متذبذباً بين الارتفاع والانخفاض، وارتفع في نهاية المدة ليصل إلى 6.0% ويمكن أن نرجع سبب هذا الارتفاع إلى الاختناقات في سلاسل الأمداد وتحويل الطلب من خدمات إلى سلع وصدمة عرض العمالة.

٦- كما تظهر نتائج تحليل البحث أن المعدل العام للعائد على الموجودات للمصارف في العينة خلال المدة من عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠٢١ بلغ ٢,١٥%. ويشير هذا إلى قدرة المصارف على تحقيق أرباح مقبولة من الموارد التي تديرها خلال السنوات العشر الأخيرة.

٧- أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود علاقة طردية معنوية بين عرض النقد والأداء المالي، أي عند قيام البنك المركزي باتخاذ قرار بزيادة المعروض النقدي عن طريق خفض سعر الفائدة يكون بمقدور المصارف تحقيق ربحية أعلى عن طريق قدرتها على زيادة منح الائتمان بسبب زيادة الطلب عليها.

٨- من نتائج التحليل الإحصائي تبين وجود علاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي والأداء المالي، أي عند زيادة الناتج المحلي الإجمالي تكون هناك زيادة في الطلب على الودائع، وهذا يؤدي إلى زيادة موارد المصرف وزيادة قدرته على الاستثمار وتحقيق ربحية أعلى .

٩- كشفت نتائج التحليل الإحصائي عن وجود علاقة معنوية عكسية بين سعر الفائدة و الأداء المالي أي عند قيام البنك المركزي بخفض سعر الفائدة يستطيع المصرف استغلال الفرص الاستثمارية أكثر وتحقيق ربحية أعلى، والعكس في حالة ارتفاع سعر الفائدة.

١٠- تبين من نتائج التحليل الإحصائي عدم معنوية العلاقة بين سعر الصرف والأداء المالي، ويمكن نرجع سبب ذلك إلى عدم تزعزع ثقة الأفراد في المحافظة على إيداع أموالهم في المصارف في ظل التقلبات التي تحدث في أسعار الصرف.

١١- أظهرت نتائج التحليل الإحصائي عدم وجود علاقة بين التضخم والأداء المالي، ويمكن أن يرجع سبب ذلك إلى عدم قدرة المصارف على تحقيق الأرباح في ظل بيئة تضخمية.

١٢-باستخدام أنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ((ARDL، تبين زيادة قيمة Adjusted R-squared بنسبة ٦٤%، مما يشير إلى وجود علاقة قوية ومعتدلة بين المتغيرات المستقلة والمتغير المعتمد (الأداء المالي للمصارف). ويُظهر ذلك أن حوالي ٦٤% من التباين في المتغير المعتمد يمكن تفسيره بواسطة المتغيرات المستقلة الموجودة في الأنموذج، أي أن هناك تأثيراً ملموساً للمتغيرات المستقلة على المتغير المعتمد (الأداء المالي) وأن الأنموذج يعتبر قادرًا على تفسير جزء كبير من التغير في المتغير المعتمد.

١٣- تظهر قيمة F المحتسبة (٥,٢٧) في أنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ((ARDLوجود علاقة إحصائية معنوية بين المتغيرات المستقلة والمتغير المعتمد (الأداء المالي للمصارف). وهذا يشير إلى أن هناك تأثيراً إحصائياً ملموساً للمتغيرات المستقلة على المتغير المعتمد، وبالتالي تدعم هذا النتيجة قوة العلاقة الإحصائية بينهما في الأنموذج.

١٤- باستخدام طريقة اختبار الحدود، تبين أن قيمة F-statistics المحتسبة كانت تساوي (١٠,٩٢)، وهي أكبر بشكل معنوي من القيم الجدولية المطلوبة عند مستوى معنوية ١٠%. هذا يشير بوضوح إلى وجود علاقة إحصائية معنوية بين المتغيرات المستقلة والمتغير المعتمد على مدى الفترة الطويلة، أي أن هناك تأثيراً دائماً وملموساً للمتغيرات المستقلة على المتغير المعتمد على المدى الطويل في الأنموذج الذي تم تحليله.

5-2 المقترحات

١- ضرورة تفعيل دور عرض النقد من قبل السلطة النقدية من أَجِل زيادة الوعي لدى الجمهور وتحفيزهم على زيادة الودائع المصرفية وتقليص نسبة العملة في التداول.

٢- ضرورة قيام الحكومة بدعم القطاع الصناعي لغرض زيادة الناتج المحلـي الإجمالي ومنه زيادة نصيب الفرد من صافي الدخل؛ الأمر الذي ينعكس إيجاباً على زيادة معدل الاستثمار والإدخار في القطاع المصرفي ومـن ثم تؤثر إيجاباً على الأداء المالي للمصارف.

٣- يوصى بمراقبة عن كثب لتغيرات في سعر الفائدة وفهم تأثيرها على تكلفة التمويل ونسب الفائدة وإيرادات الفائدة للمصارف، وينبغي على المصارف تطوير استراتيجيات مرنة للتكيف مع تغيرات سعر الفائدة والحفاظ على هامش صافي فائدة مستقر.

٤- على إدارة المصارف القيام بتطوير استراتجيات فعالة لإدارة المخاطر النقدية لحماية الأرباح من تقلبات سعر الصرف.

٥- ضرورة قيام الحكومة بتطبيق نظام استهداف التضخم وتسعير المنتجات والخدمات لغرض السيطرة على التضخم، وجعله بنسب مقبولة، الأمر الذي يحد من الآثار السلبية للتضخم الذي ينتج عنه ارتفاع الدخل المخصص للاستهلاك من موازنات الأسر والشركات، وبالتالي تقليل قدرتها على الإدخار والاستثمار مستقبلاً.

٦- استخدام هذه النتائج والتحليلات الاقتصادية لتوجيه صناع القرار في التطوير والتحسينات المستقبلية للسياسات الاقتصادية. إذ يمكن استخدام هذه النتائج لفهم العوامل التي تؤثر على الاقتصاد والتوجهات الاقتصادية المستقبلية، وبالتالي توجيه سياسات الحكومة والجهات الرقابية والمؤسسات المصرفية.

References:

A-Official Documents & bulletins

1.Annual Reports of Banks Research Sample from 2005-2021.

B-Theses and dissertations

-Al-Barwari, Haiza Abdul Karim Hussein, (2013). *The role of the dimensions of competitive intelligence in financial performance indicators of banks - a survey study of the opinions of a sample of managers in a number of private banks in the governorates of Dohuk and Erbil*, Master's thesis, unpublished, Faculty of Law and Administration, University of Dohuk .

Ali, Javed, (2020). *Impact of Macroeconomic Factors on Performance of Commercial Banks in Pakistan*, MBA thesis, Department of Business Studies Pakistan Institute of Development Economics, Islamabad

-AL-Masry, Ahmed A. (2006). *Foreign Exchange Rate Exposure and its Determinants: Firm and Industry Level Analysis*, Analysis a thesis submitted to the University of Manchester for the Degree of Doctor of Philosophy in the Faculty of Humanities, Uk.

Al-Mutairi, Mishal Jahz,(2011). *Analysis and Evaluation of the Financial Performance of the Kuwait Petroleum Corporation*, Master's Thesis, unpublished, College of Business, Accounting Department, Middle East University.

Al-Nahal, Muhammad Yasser Zidan, (2016). *The Impact of Exchange Rate Fluctuations on the Financial Performance of Banks Listed on the Palestine Stock Exchange*, published master's thesis, Faculty of Commerce, Islamic University - Gaza, Palestine.

Al-Nuaimi, Saadallah Muhammad Obaid and Hassan, Abdul-Razzaq Khadr, (2021). Analysis of the determinants of the banking sector's performance, an

applied study of a sample of Arab countries for the period 1996-2017, *Al-Reyadah Journal of Finance and Business*, 2(2).

Bouzouid, Aisha, (2017). *The role of financial statement analysis in evaluating the financial performance of an organization, a case study of building metal structures, Yatissim Ghair unit, El Oued Province*, Master's thesis, unpublished, Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences, Mohamed Kheidar University, Biskra, Algeria

Bushnaq, Zaher Sobhi, (2011). *Evaluating the financial performance of Islamic and conventional banks using financial indicators, a comparative study of public national banks in Palestine*, Master's thesis, unpublished, Islamic University of Gaza, Deanship of Postgraduate Studies, College of Commerce, Department of Accounting and Finance

Mueni, Kitum J.,(2016). *The effect of macroeconomic variables on the financial performance of commercial banks in Kenya*, Master of science in finance degree, school of business, university of Nairobi

Nour Al-Huda, Mushek and Scheherazade, Qasmieh, (2018). *The impact of the money supply on some macroeconomic variables, the state of the Algerian economy for the period 2001-2016*, Master's degree in economic sciences, Mohamed Boudiaf University in M'sila, Faculty of Economic and Commercial Sciences and Facilitation Sciences, Algeria

Saada, Samiha. (2013). *Evaluating the financial performance of small and medium enterprises using the treasury flow table, a case study of the Construction Corporation for the South and the Greater South in Ouargla*, Master's thesis, unpublished, Kasdi Merbah University - Ouargla, Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences , Department of High Management.

Sorour, Manal Muhammad Tayseer, (2014). *Factors Affecting the Foreign Exchange Market (An Applied Study on the US Dollar Index*), published master's thesis, Faculty of Administration and Economics, University of Damascus, Syria

Soufia, Iman, (2017). *The impact of some macroeconomic variables on the financial performance of commercial banks operating in Algeria for the period (2012-2015),* Master's thesis, University of Kasdi Merbah Ouargla, College of Economics, Business and Management Sciences, Department of Economic Sciences

Wanasa, Awrag. (2016). *The impact of financial analysis on the organization's performance, a case study of the Ziban Al-Qantara Mills Corporation, Biskra*, Master's thesis, unpublished, Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences, Mohamed Khaydir University, Biskra, Algeria.

Zaghad, Idris. (2019). *Study of the relationship between inflation and unemployment in Algeria in the period (1980-2018*), Master's thesis, Faculty of Economic Sciences, Commercial Sciences and Management Sciences, Department of Economic Sciences, Kasdi Merbah University - Ouargla, Algeria.

Zaghoud, Iman. (2015). *Early warning using the Camels model to evaluate the performance of commercial banks, a case study of the National Bank of Algeria*, Master's thesis, unpublished, Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences, Larbi Ben M'hidi University Oum El Bouaghi, Algeria.

B-Scientific research

Ahmed, Bushra Abdel-Bari. (2013). Estimating the impact of monetary and financial policies on the performance of commercial banks using the Stepwise multistage regression method, *Kirkuk University Journal of Administrative and Economic Sciences*, 3(2).

Ahmeed, Muhammad Al-Said and Mahfouz, Abdul Rahman Ali. (2019). The impact of the money supply and the exchange rate on the real domestic product: an applied study on the Libyan economy for the period (1990 - 2017), *Colleges of Education Journal*, 14

Al Sharif, Bader M. M..(2023). The impact of macroeconomic variables on the performance of Islamic banks in Jordan: an empirical study, International *Journal of Professional Business Review*, 8(4), 01-16

Al-Hakim, Nisreen Muhammad Taher Saadi, (2015). Evaluating the financial performance of the Bank of Baghdad from (2006 - 2011) / a flexible study between the (CAMEL) model and (modern financial indicators), Thula Technical University Journal, Erbil, 5.

Al-Hamdani, Saad Nouri and Obaid, Muhannad Khalifa and Al-Hamdani, Muhammad Nouri, (2020). Measuring and analyzing the impact of specific factors on the profitability of commercial banks in Iraq, Journal of Business Administration and Economic Studies, 6(2).

Al-Mamouri, Qasim Hamid Nasser and Al-Daami, Abbas Kadhim Jassim. (2015). The impact of interest rate changes and liquidity on rebuilding the investment portfolio: an applied study in the Commercial Bank of Baghdad for the period (2004-2014), *Journal of Management and Economics*, 4(16).

Al-Qaisi, Fawzan Abdul Qader. (2017). Analysis of the factors affecting the performance of commercial banks using the CAMELS model, an applied study on Jordanian commercial banks during the period 2009-2014, Jordanian Journal of Business Administration, 13(4).

Dhaim, Kawthar Muhammad. (2023). The relationship between inflation rates and some economic variables in the Iraqi economy for the period 2010-2020, College of Administration and Economics, Wasit University, *Iraqi Journal of Economic Sciences*, 76

Jamil, Sinan Zuhair Muhammad and Saeed, Sawsan Ahmed. (2007). Evaluating the performance of commercial banks using liquidity and profitability ratios by application to the Mosul Bank for Development and Investment for the period (2002 - 2004), *Tanmiya Al-Rafidin Magazine*, University of Mosul, Volume 85, Number 29

Kunwar, B. & Jnawali G.. (2023). Impact of Macroeconomic and Bank-Specific Variables on the Profitability of Commercial Banks in Nepal, the Lumbini Journal of Business and Economics XI(2).

Saleh, Adnan Manati.(2015). Money supply and its impact on inflation, an analytical study in the Iraqi economy for the period (1990-2013), Dinanir Magazine, 7

C-Books

Al-Bayati, Taher Fadel and Samara, Miral Rawhi, (2013), *Money, Banks and Contemporary Economic Variables*, Dar Wael for Publishing and Distribution, first edition, Amman, Jordan.

Al-Hajjar, Bassam, (2006). *Monetary and Banking Economy*, Dar Al-Manhal for Printing and Publishing, first edition, Beirut, Lebanon

Ali, Abdel Moneim Al-Sayed and Al-Issa, Nizar, (2004). *Money, Banks and Financial Markets, Dar Al-Hamid for Publishing and Distribution*, first edition, Amman, Jordan.

Al-Jamil, Sarmad Kawkab. (2012). *Introduction to Financial Markets (Theories and Applications),* second edition, Dar Ibn Al-Atheer for Printing and Publishing, University of Mosul, Iraq

Al-Khatib, Ahmed, and Maayeh, Adel Salim. (2009). "*Modern Management: Modern Theories, Strategies, and Models*," Dar Al-Jadara International Books for Publishing and Distribution, Amman, Jordan.

Al-Lawzi, Suleiman Ahmed, Zuwailf, Mahdi Hassan, and Al-Tarwanah, Medhat Ibrahim, (1997). "*Bank Management", first edition*, Dar Al-Fikr, Amman, Jordan.

AL-Sawai,Khled Muhammad &Hossam, Ali Dawoud. (2016). *Econometrics between Theory and Practice* , Dar AL-Maysara for Printing and Publishing , Ammman , Jordan.

Amonoo E. & Acquah P.K. & Asmah E.E. (2013). *The impact of interest rate on demand for credit and loan repayment by the poor and SMEs in Ghana*, international labor office, CH -1211, Geneva22, Switzerland

Ben Ali, Belazouz. (2006). *Lectures on Monetary Theories and Policies*, Diwan of University Publications, second edition, Algeria.

J.S.& Aliber R. Z. .(1984). *Money, Banking and Economy*,(New− York :WW. Norton and Company

E- Websites

1-http://www.isx-iq.net/isxportal/portal/homePage.html

2-https://cbi.iq